الفصل العاشر

مرحلة جديدة فى التطور الاقتصادى والاجتماعى للعربية السعودية

حدثت فى المرحلة الرابعة الجديدة للتطور الاقتصادى والاجتماعى فى السبعينات انتقالة كمية فى نمو تلك العمليات التى كانت قد بدأت قبل ذلك . وعلى رأس هذه العمليات : التحديث واستمرار الأهداف التى أعلنها الملك فيصل وهى سرعة إنشاء الاقتصاد الحديث المستقل مع الاحتفاظ بالأسس التقليدية للمجتمع السعودى . وهذا الفصل يولى اهتماماً أساسياً بالظواهر الجديدة المميزة لفترة السبعينات والتى ظهرت إما بالتأثير المباشر للغرب أو بالتعاون معه .

السمات المميزة للتطور الاقتصادى فى النصف الثانى من السبعينات

الأمر الجدير بالاهتمام فى هذه الفترة هو الدور المتعاظم للدولة فى الاقتصاد وزيادة حجم رأس المال الغربى فى مختلف المجالات ونمو وتشابك ارتباط الاقتصاد السعودى بالغرب . أما الظاهرة الجديدة نوعيا فهى ظهور نشاط رأس المال القومى فى الصناعة ، الأمر الذى لم يكن له وجود من قبل .

سوف نتعرض بالدراسة للظواهر المشار إليها من خلال منجزات الخطة الخمسية الثانية لتنمية العربية السعودية (١٩٧٥ – ١٩٨٠) التى اعتمدت عام ١٩٧٥ . لا يقتصر الأمر على مجرد أن هذه الخطة الجديدة قد بلغت عشرة أضعاف سابقتها وإنما تضمنها أهدافاً جديدة مهمة : (١) تنويع الاقتصاد القومى على حساب التعجيل بالتنمة الزراعية والصناعات البترولية (٢)

الإسراع بتنمية الموارد البشرية (٣) تنمية الأقليم الاقتصادية فى البلاد عن طريق توسيع توظيف رؤوس الأموال مع وضع الموارد الطبيعية والبشرية فى الاعتبار وكذلك عن طريق المشروعات الاجتماعية المختلفة (٥٢ : ص ٥٣). إنخفضت المخصصات العسكرية فى الخمسية الثانية إلى ١٥,٧ ٪ (بالرغم من أنها ازدادت حوالى ثمانى مرات بالنسبة للأهمية المطلقة) ، أما مخصصات التعليم والصناعة فقد زادت بنسبة ١٥,٤ ، ٩,٦ ٪ على التوالى . وازداد حجم الإنتاج الداخلى السنوى فى حدود ١٠,٢ ٪ (٤٪ فى الزراعة وحدها) (٥٢ : ص ٧٥) .

وارتفعت نتائج العامين الأولين من الخطة الخمسية الثانية (من يوليو ١٩٧٥ إلى يونيو ١٩٧٧) بالأرقام المذكورة . فقد ارتفع الإنتاج الداخلى مثلا إلى ١٥,٤ ٪ ، أما صناعية البترول فقد أرتفعت إلى ١٨ ٪ (٢٧٧ : ١٨ / ١ / ١٩٧٨ ، ص ٦) .

على أن إيقاع النمو قد تراجع مع نهاية الخطة الخمسية . فقد كان معدل نمو الإنتاج الداخلى فى السنوات الأربع الأولى يعادل ٩,٢ ٪ سنويا بينما فى صناعة البترول حوالى ١٦,٢ ٪ .

كذلك تراجعت حصة قطاع البترول فى الدخل القومى من ٨٢ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٥٤ ٪ عام ١٩٧٨ (٢٦٩ : ١١ / ٤ / ١٩٨٠ ، ص ٣٤) .

وعلى الرغم من بعض النجاحات التى تحققت ، فقد أصبح أمر إعادة النظر فى قدرة الاقتصاد السعودى على استيعاب هذه المخصصات الضخمة شيئاً بديهياً . كانت الزيادة فى الأرصدة الإنتاجية الأساسية فى العربية السعودية تسبق دائماً المنتوج (باستثناء صناعة إنتاج البترول) . ولذلك ظل الجزء الأكبر من المشروعات الصناعية الضخمة قائماً على الورق . وانعكس ذلك على جو الاستثمار الصناعى ، ففى وقت كانت فيه حركة بناء المساكن منتعشة بشكل لم يسبق له مثيل ، توقف بناء عدد من المشروعات الصناعية تماماً ، ذلك أن مواد البناء وعدد العمال لم يكونا كافيين لإنجاز هذا العدد الضخم من المشروعات . وفى مطلع عام ١٩٧٩ أعلن عن نقل جزء من مشروعات الخطة الخمسية الثانية إلى الخطة الخمسية الثالثة . وفى مايو من نفس العام فرض على المصالح الحكومية حظر توقيع أية عقود جديدة خاصة بتصدير

سلع أو أعمال بناء وذلك لمدة شهرين (٢٦٦ : ١٣ / ٩ / ١٩٧٩) . واشتعلت مشكلة الكوادر على أشدها .

وفى مايو عام ١٩٨٠ بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة التى كان مخصصاً لها مبلغ فى حدود ٧٨٣ مليار ريال (٢٦٩ : ٢٣ / ٥ / ١٩٨٠ ، ص ٣٦) . ويرى الخبراء الأمريكيون أن المصروفات الفعلية تبلغ ٣٧٥ مليار دولار على أقل تقدير (١٧٢ أ : ص ٢٦) . كان الهدف الأول والأهم أمام هذه تنمية الثروة البشرية. كما أولت اهتماماً كبيراً بربط التنمية الصناعية بالبترول ، وأخذت تنمية الصناعات البتروكيماوية وكذلك الاستخدام الأوسع للبترول والغاز ، بصفتهما خامات للطاقة ، فى الاعتبار . وأشارت الخطة إلى النمو المحدود للصناعة الخفيفة العاملة فى السوق الداخلية وفى أسواق الدول العربية المجاورة، وتقرر إقامة المشاريع الخاصة بها فى المدن الصغيرة . وتضمنت الخطة أيضاً العمل على إستخراج الثروات الطبيعية البترولية (النحاس ، الفوسفات، الذهب ، اليورانيوم وغيرها) بكميات كبيرة . وأولت الخطة اهتماماً خاصاً لمسألة عدم السماح " بتسخين " الاقتصاد ، ولتطابق زيادة المخصصات مع نمو القدرة الإنتاجية . وقد ظل القطاع الحكومة كسابق عهده ، القوة الرئيسية، على أنه قد لوحظ أيضاً تنامى دور القطاع الخاص فى الصناعة وفى مجال المرافق الإنتاجية (٢٧٩: ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٨ ؛ ٢٧١ : ٣١ / ٨ / ١٩٧٨ ، ص ٦) .

وقد ساور الشك العديد من المراقبين فى الغرب تجاه هذه الخطة الجديدة وفى ذهنهم الصعوبات القائمة فى التنمة الاقتصادية وكذلك الاستقرار الشديد فى كمية البترول المتدفق . وقد أدلى غازى القصيبى فى هذا الصدد بتصريح يعد تعبيراً صريحا عن موقف التيار التقدمى داخل الدوائر الحاكمة فى المملكة تجاه مشكلات التنمية فى البلاد : "إن عدداً كبيراً من الاقتصاديين قد أخبرنا بأننا لن نستطيع أن نختزل قرناً من عملية التطور الصناعى . فنقيم المرافق ونعد القوة العاملة فى بضع عقود من الزمن . على أنه لاتوجد فى هذا العالم أمة تمتلك من مصادر الثروة مثل مالدينا وحاولت أن تفعل ما نفعل . ولا يستطيع أحد فى الواقع أن يتكهن إن كنا سنستطيع أم لا . لكننا نحاول" (الاقتباس من المراجع ٢٠٦ : ص ٦٧) .

لقد تميزت المرحلة الرابعة من تاريخ العربية السعودية بالإيقاع السريع فى نمو قطاع اقتصاديات الصناعة الداخلية فى وجود نمو متعاظم لقطاع التصدير. ففى الأعوام من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٠ بلغ المتوسط السنوى لنمو الصناعة الداخلية ٩,٦ ٪ ومن ١٩٧٠ إلى ١٩٧٦ بلغ ١٣,١ ٪ (٥٦ : ص ٧٣٨) . وتشير الإحصاءات المبدئية إلى أن نمو الصناعة الداخلية فى ٧٧ / ١٩٧٨ بلغ ٧ ٪ إجمالا. وبلغ حجم نمو الصناعة الداخلية من ١٧,٤ مليار ريال فى ٦٩ / ١٩٧٠ إلى ١٣٥,٠٥ مليار فى ٧٤ / ١٩٧٥ ، و ١٥٥,١ مليار ريال فى ٧٥ / ١٩٧٦ ، و ١٩٣,١ فى ٧٦ / ١٩٧٧ وحوالى ٢٠٠ مليار ريال فى ٧٧ / ١٩٧٨ . بعد هذا النمو أمراً بديهيا ، غير أنه كان يتم ، كما كان يحدث دائماً ، على حساب قطاع البترول .

فى الأعوام ٧١ / ١٩٧٢ – ٧٦ / ١٩٧٧ كانت الصناعة الداخلية فى قطاعات الصناعة الداخلية للعربية السعودية على النحو التالى (٢١٥ : ص ٣٥٣) (الأسعار بالمليون ريال) :

	٧١ / ١٩٧٢	٧٢ / ١٩٧٣	٧٣ / ١٩٧٤	٧٤ / ١٩٧٥	٧٥ / ١٩٧٦	٧٦ / ١٩٧٧
قطاع البترول	٩١٨٤	١١٤٠٣	١٥٤٣٠	٢٢٦٢٩	٣٨٢٥١	٥٢١٢٨
الصناعات غير البترولية ..						
بما فى ذلك :	٦٣٠٨	٧٧٦٥	١٠١٣٣	١٣٩٧١	٢٠٤٠٥	٣٠٧٨٢
القطاع الخاص ..						
القطاع الحكومى	٢٨٧٦	٣٦٣٨	٥٢٩٧	٨٦٥٨	١٧٨٤٦	٢١٣٤٦

ويمكننا ، إذا ما إعتمدنا على الإستنتاجات البديهية من الإحصاءات المطروحة سابقاً ، أن ندرك مدى مشاركة الغرب فى الاقتصاد السعودى فى تلك السنوات (النمو البارز فى قطاع البترول ، النمو النسبى لقطاع الصناعات غير البترولية وخاصة القطاع الحكومى) . فقد كانت الشركات المستخرجة للبترول ، أرامكو ، "جيتى أويل" و "أرابيان أويل كومبانى" تعمل آنذاك ، كسابق عهدها ، فى البلاد . تجاوز نصيب أرامكو ٩٠ ٪ من الإنتاج الكلى (٢٧٥ ب : ص ١٥) (الإنتاج بالألف برميل يوميا) .

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
أرامكو	٨٣٤٤ (٩٧,٣)	٩٠١٧ (٩٧,٧)	٨١١٠ (٩٧,٢)	٩٤٩٠ (٩٧,٠)
"أربيان أويل كومبانى"	١٥٢ (١,٨)	١٢٠ (١,٣)	١٥٠ (١,٨)	٢١٠ (٢,٢)
"جيتى أويل"	٨١ (٠,٩)	٨٨ (١,٠)	٨٠ (١,٠)	٨٠ (٠,٨)
الأجمالى	٨٥٧٧(١٠٠)	٩٢٢٥(١٠٠)	٨٣٤٠(١٠٠)	٩٧٨٠(١٠٠)

ومع ذلك فقد تراجع إيقاع نمو إنتاج البترول (انظر الملحق، جدول ١) لأسباب موضوعية (الصعوبات الفنية، إستقرار الطلب فى سوق البترول العالمى ... إلخ) وأخرى ذاتية : فقد أكتسب التيار الداعى لتحديد نمو إنتاج النفط والحفاظ علية فى مكامنه قوة بين الحكام السعوديين الذين حسب العديد منهم حسابه على أن إحتياطيات البترول لها نهاية . فقد صرح الأمير سعود بن فيصل وزير الخارجية قائلاً " تتلخص المشكلة فى الكيفية التى نستطيع بها إستخراج البترول دون أن نسبب لأنفسنا خسارة" (٢٥٣ : ص ٥٣) . وفى صيف عام ١٩٨٠ أعلن ن . سركيس مدير مركز البحوث العربى لمشكلات البترول أن إحتياطيات بترول العربية السعودية بمستوى الإنتاج الحالى تكفى لا لإثنين وسبعين عاماً ، وفقاً للحسابات التى أجريت عام ١٩٦٥ ، وإنما لواحد وأربعين عاماً (٢٦٣ أ : ٥ / ٧ / ١٩٨٠ ، ص ٤٧) .

وفى الوقت نفسه أستمر مستوى إنتاج البترول اليومى ٩,٥ مليون برميل وفى بعض الأيام من عام ١٩٧٩ تجاوز أحد عشر مليون (٢٧٦ أ : ١٩٨٠ ، رقم ١ ، ص١٠) . وعلى الرغم من اعتراف أحمد زكى اليمانى فى عام ١٩٨٠ بأن مستوى استخراج ٣,٥ مليون برميل يومياً كاف لتوظيف الاقتصاد فإن الأمر لم يقف عند حد إستخراج ٨,٥ مليون برميل وإنما تجاوزه . وعندما وقع الصدام المسلح بين العراق وإيران فى نهاية عام ١٩٨٠ اضطرات الحكومة السعودية إلى زيادة حجم إنتاجها من البترول إلى ١٠,٤ مليون برميل حتى لا تسمح بنقصه فى السوق العالمى ومن ثم ارتفاع أسعاره .

وكانت عوائد البترول مرضية تماماً لحكام السعودية (انظر الملحق ، جدول ١) .

بلغ إجمالى عوائد البترول فى ٧٩ / ١٩٨٠ حوالى ٢٢٠ مليار ريال . وفى تلك الفترة إنخفضت إحتياطيات الذهب السعودية ، وفق تقدير صندوق النقد الدولى ، من ٢٨,٦ مليار دولار فى مارس ١٩٦٨ إلى ١٧,٢مليار دولار فى أغسطس ١٩٧٩ . وتفسر سوق الأوراق المالية هذا الانخفاض لاستخدام السعودية لأحد عشر ملياراً من الريالات (٣,٣ مليار دولار) لتغطية نفقاتها الجارية (٢٦٩ أ : ١٩٨٠ ، أبريل ، ص ١٣٤) .

فى أى شئ أنفقت هذه الأموال ؟ دعنا نلقى نظرة على ميزانية العام المالى ٨٠ / ١٩٨١ ، وهو العام الأول من الخطة الخمسية الثالثة . فهذه الميزانية هى أكبر ميزانية فى تاريخ البلاد حيث بلغت ٢٤٥ مليار ريال (٧٤ مليار دولار) وهى تتجاوز النفقات الفعلية لعام ٧٩ / ١٩٨٠ بنسبة ١٣ ٪ (٢١٦ مليار ريال) (٢٦٩ : ٢٣ / ٥ / ١٩٨٠ ، ص ٣) .

وقد ظل " الأمن القومى" هو البند الرئيس للمصروفات كما كان دائماً : ٢٨ ٪ من إجمالى المخصصات أى ٦٨٩٤٥ مليون ريال (٢٠٧٠٠ مليون دولار) أى بزيادة قدرها ١٦ ٪ عن العام الذى سبقه .

ومن الوزارات التى أرتفعت مصروفاتها بشكل حاد وزارة الشئون البلدية والمناطق الزراعية ، من ١٢٧٢٥ مليون ريال عام ٧٩ / ١٩٨٠ إلى ١٩٧٤٥ مليون ريال عام ٨٠ / ١٩٨١ (٢٦٩ : ٢٣ / ٥ / ١٩٨٠ ، ص ٣) . وقد يرجع السبب فى هذه الزيادة، جزئياً ، إلى الأحداث التى وقعت فى مكة والمدينة والمنطقة الشرقية (انظر الجزء الوارد تحت عنوان " بعض مشكلات التطور الإجتماعى السياسى") .

وأرتفعت المصروفات فى مجال النقل والاتصالات بنسبة ٣٠ ٪ أى حوالى ٣٢٩٧٠ مليون ريال بالمقارنة بعام ٧٩ / ١٩٨٠ حيث بلغت ٢٥٣٢٠ مليون ريال .

ونال إعداد الكوادر إهتماماً أكبر. حيث شغل البند الثالث من حيث الأهمية فى الميزانية، إذ ارتفعت نفقاته من ١٨٣٨٨ مليون ريال إلى ٢٢٦٠٤ ملايين (٢٦٩ : ٢٨ / ٥ / ١٩٨٠، ص ٣٦). وقد صرح خ. الناظر وزير التخطيط أن سنوات الخطة الخمسية الثالثة زيادة فى إمكانية إتاحة الفرص لعمل المرأة.

أيضا ازدادت مصروفات التأمين الإجتماعى والرعاية الصحية وغيرها من الضرورات الإجتماعية بنسبة ٢٥ ٪؛ من ٩٨٣٨ مليون ريال ١٢٣٣٤ مليون دولار (٣٧٠٠ مليون دولار). خصصت ٥٠ ٪ منها للمشروعات الجديدة (المستشفيات، المستوصفات، والملاعب الرياضية ... إلى آخره).

ويرى المراقبون أن خفض مستوى التضخم سواء على حساب الإجراءات الإدارية أم بفضل تنمية المرافق يعد إنجازاً كبيراً. فإن كان مستوى التضخم قد وصل فى عام ٧٥ / ١٩٧٦ إلى ٤٠ ٪ فإنه قد تراجع فى عام ٧٨ / ١٩٧٩ إلى ٩,١ ٪ ووفقا لتقديرات الأخيرة فإن هذه النسبة لن تتجاوز فى الخطة الخمسية الثالثة ٧ – ٨ ٪ (٢٦٩ : ٢٣ / ٥ / ١٩٨٠ ص ٤).

تنتسب التنمية الاقتصادية العربية إذاً إلى هذا النمط من التنمية الذى يمكن أن نسمية "المسيطر"، أى إلى نمط التنمية المرهون باستخدام عامل الخيرات الطبيعية وعلى رأسها إحتياطيات المواد الخام النادرة التى تلقى رواجاً ورسوخا كبيرين فى السوق العالمية. وقد عمل هذا النمط أيضاً على تسهيل ازدهار واحد من أهم "فروع" الاقتصاد القومى (ونعنى بهذا مجال التعدين) إلى جانب تسهيل إزدهار الفروع الأخرى (انظر المراجع ٩١ : المجلد الأول، الفصل الرابع عشر).

فى النصف الثانى من السبعينات عملت الحكومة على تطوير صناعة تكرير البترول بهدف جعلها الركيزة الثانية فى الاقتصاد القومى. وقد بلغت طاقة مصانع تكرير البترول فى البلاد فى عام ١٩٧٩ ما يلى: أرامكو (مصنع التكرير فى رأس التنورة) (*) ٢٢٣,٧ مليون برميل سنويا، أى ٤١٥ ألف برميل يوميا؛ وزارة البترول والثروة المعدنية (مصنعا جدة والرياض) ٩,٣ مليون برميل

(*) لم تشمل إتفاقية تأميم أرامكو هذا المصنع.

سنوياً للأول و ٠,٣ مليون برميل للثانى ، "أربيان أويل كومبانى" ١٩,٢ مليون برميل سنوياً (٢٦٣ ب ، ١٠ / ١٢ / ١٩٧٩) . وقد عقدت وزارة البترول عزمها على زيادة طاقة مصنعها فى الرياض إلى ١٢٠ ألف برميل ومصنعها فى جدة إلى ١٧٠ ألفاً . أما بالنسبة لشركتى " بريتيش بتروليوم" و "موبيل أويل" فقد عقدتا اتفاقية تقضى بتقديم المساعدة فى توسيع هذه المصانع مقابل تصدير ٥٠ إلف برميل يومياً للأولى و ٣٥ ألفا من منتجات البترول يومياً للثانية ، بينما قامت أرامكو بوضع الخطط الخاصة ببناء ثانى مصنع لتكرير البترول فى الجبيل بطاقة قدرها ٢٥٠ ألف برميل يومياً (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ، ص ١٧) . وعلاوة على ذلك فإن " موبيل على ذلك فإن "موبيل أويل" تمتلك ٣٠ ٪ من شركات "بترولوب" و " لوبريف" التى تقوم على إدارة مصانع التكرير .

وقد عقدت وزارة البترول والثروة المعدنية عدة إتفاقات مع الاحتكارات البترولية الضخمة يتم بموجبها بناء مشروعات جديدة لتكرير البترول حتى عام ١٩٨٤ بغرض إنجاز خطط الإنتقال إلى مرحلة بيع المنتجات البترولية بدلاً من الاكتفاء ببيع البترول وحده . وقد قامت وزارة البترول بالاشتراك مع شركة "شل" الهولندية الإنجليزية ببناء مجمع لتكرير البترول فى جبيل يصل حجم إنتاجيه اليومى إلى ٢٥٨ ألف برميل ؛ وفى جبيل أيضاً تقول وزارة البترول بالاشتراك مع شركتى "تكساكو" و "شفرون" ببناء مجمع آخر تصل إنتاجيته إلى ١١٦,٢ ألف برميل ، أما فى ينبع فيجرى العمل على بناء مجمع آخر بالاشتراك مع "موبيل أويل" تبلغ طاقته ٢٥٠ ألف برميل يومياً (٢٦٣ ب : ١٠ / ١٢ / ١٩٧٩) . وقد قامت "موبيل أوفرسيز باى بلان كومبانى" ببناء خط أنابيب من أبقيق إلى ينبع بطول ١٢١٥ كيلو متراً يسمح بنقل ١,٨٥ مليون برميل يومياً . وتبلغ تكاليف المشروع ١,٦ مليار دولار (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو الملحق ، ص ١٧) .

وهكذا أحدثت الفعالية القومية الجديدة لهذه المصانع تغيراً جذايا قياساً إلى فعالية المصانع الغربية فى البلاد . وقد استطاعت العربية السعودية، عن طريق هذه المشروعات ، أن تجذب انتباه المساهمين السابقين فى أرامكو

وعرضت عليهم تصدير ٥٠٠ ألف برميل بترول يومياً (٢٥ مليون طن سنوياً) مقابل كل مليار دولار مستثمرة فيها (٢٦٩ : ١٥ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٨) . كما عقدت وزارة البترول إيضاً أتفاقية مع شركتى " أيسلاند أويل" الأمريكية و " بترولا " اليونانية تبنيان بمقتضاها مصنعا للتكرير فى ربيع بطاقة قدرها خمسة آلاف برميل يومياً (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ، ص ١٧) . فى تلك السنوات نفسها قامت العربية السعودية عن طريق وزارة البترول بزيادة صفقات البترول المباشر والمستقلة على النحو التالى : فى عام ١٩٧٣ – ٦٨٤٢٠ مليون برميل ، فى عام ١٩٧٨ – ٢٠٠٣٠٠ مليون برميل (٢٧٥ ب : ٢٥ / ٢ / ١٩٨٠ ، الملحق ، ص ٢٢) . وفى عام ١٩٧٩ بلغ متوسط مستوى صفقات البترول السعودية المباشرة ٦٠٥ آلاف برميل يومياً بمقتضى الإتفاقيات الدولية التى عقتها ، أما فى عام ١٩٨٠ فقد بلغ هذا المتوسط ١٤٩٤ ألفا كان من نصيب فرنساً منها ٢٤٠ ألف برميل ، وألمانياً الإتحادية ١٨٦ ألفاً ، أسبانيا ١٥٠ ألفا ، إيطاليا ١٠٠ ألف ، اليونان ٥٠ ألفا (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ، ص ١٧) .

وفى الثمانينات أولت الحكومة اهتماما كبيراً للمشروعات البتروكيماوية إذ إن مبيعات المنتجات البتروكيماوية أكثر ربحا من منتجات البترول وبالتالى من النفط الخام ذاته . ونتجة لزيادة حجم نشاط وزارة البترول فى مجالات أستخراج وتكرير البترول تم فى أغسطس عام ١٩٧٦ إنشاء "سعودى بيزيك أند استريز كوربوريشن" (سابيك) الحكومية برأس مال قدرة عشرة مليارات . وتشتمل أهداف هذه الشركة على إقامة مشروعات للبتروكيماويات إلى جانب الصناعات الثقيلة وذلك بالاشتراك مع الشركات الغربية . فعقدت "سابيك" كل اتفاقاتها مع الشركات الأجنبية على أساس المشاركة بنسبة ٥٠ ٪ . لقد كان الغرب يدرك جيداً أهمية هذه الشركة الجديدة . ففى فبراير ١٩٧٨ قام د . روكفلر ، إبان زيارتة للعربية السعودية ، بإجراء مباحثات حول التعاون بين " تشيز مانهاتن بنك " و "سابيك" فى الثمانينات (٢٧٧ : ١ / ٨ / ١٩٧٨ ، ص ٨) .

كانت منطقتا جبيل وينبع الصناعيتان مجالا رئيسيا لنشاط "سابيك"، وتشكل مشروعات البتروكيماويات أساساً لهذا النشاط هناك . وكان

مشروع استخدام ٨٠ ٪ من الغازات الطبيعية (حوالى ١٠٠ ألف متر مكعب يومياً) التى تقوم بإنتاجها "موبيل أويل" هو "قلب صناعية الهيدروكربون السعودية" . وقد صرح عبد الهادى طاهر مدير وزارة البترول أن حوالى نصف الغاز سوف يذهب لسد الإحتياجات الداخلية أما الباقى فيذهب للتصدير . وقد اشتركت أيضاً شركات "إيكسون" و "فليور" و "يونايتد تكنولوجيز أوف كونيكتيكونت" و "بينهام ويليام أوف اوريجون" فى إنشاء شبكة تجميع الغاز . وقامت "موبيل أويل" أيضاء بتوفير الخدمات الإدارية والفنية (٢٧٩ : ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٨) . وهى أكثر الشركات التى كانت مساهمة فى أرامكو فى نشاطا فى مجال التعاون مع الحكومة السعودية .

كما قامت شركة "تيتشنت أرابيا" البنمية الإيطالية الأرجنتينية مع شركة عبد الله تركى كوربوريشن "السعودية الخاصة ببناء خط أنابيب الغاز من المنطقة الشرقية إلى ينبع لتصدير الغاز المضغوط ، وقد تكلفت هذه الأعمال ١١٥ مليون دولار وانتهت مع مطلع عام ١٩٨١ (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ، ص ١٩) .

وحاولت وزارة البترول تنظيم التسويق المستقبل للغاز المضغوط . وحصلت فى عام ١٩٧٨ ، وفقاً لاتفاقها المعقود مع أرامكو ، على ٥٠ ٪ من الغاز المستخرج ، غير أن نصيبها قد إنخفض فى عام ١٩٨٠إلى ٣٧,٥ ٪ بسبب صعوبات التسويق ، وفى الوقت نفسه كان السعوديون يشعرون بالتفاؤل وهم يضعون فى حساباتهم زيادة الطلب على الغاز فى الثمانينات . وقد أذاعت إحدى الدوريات الأسبوعية السعودية نبأ مفاده أن هناك ٣٥ عقداً موقعاً حتى منتصف عام ١٩٨٠ يبلغ إجماليها ١٣ مليار دولار وتصل مدتها إلى خمس سنوات يتم بمقتضاها تصدير الغاز الطبيعى المضغوط إلى الدول الغربية . وسوف يصل حجم تصدير الغاز إلى تسعة ملايين طن سنوياً (٢٧٧ : ٦ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٤) .

وقد وقعت "سابيك" عقوداً ضخمة لبناء ستة مصانع بتركيماوية بالاشتراك مع الشركات الأمريكية " تكساس إيسترن" و "سيلانيز كيميكال" (٣٠٠ مليون دولار) ، و "دووكيميكال" (١,٦ مليار دولار) ، و "إيكسون" (١,١ مليار دولار) ، و "موبيل أويل" (٢ مليار دولار) ، والاتحاد المالى الياباني "سعودى بتروكيميكال ديفولوبمنت كوربوريش" الذى ترأسه شركة "ميتسوبيش" (١٩٤٦ مليون دولار) والشركة الإنجليزية الهولندية " رويال داتش شل" (٣ مليارات دولار) . وتنتج مصانعها الإيثيلين وجليكول الإيثانول والصودا الكاوية وغيرها ، وتصل الطاقة الإنتاجية لها من ٨٠ ألفاً ؛ ٧٣ ألف طن فى العام . وتضع العربية السعودية فى حسابها أن الصناعة القومية سوف تنتج مع حلول عام ١٩٨٥ ما مقداره ٨,٥ ٪ من إجمالى إنتاج العالم من الميثانول ٧,٢ ٪ من إنتاج الجليكول إيثيلين و ٧ ٪ من الإيثانول (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ، ص ١٩ ، ٢١ ، ٢٢) .

فى الوقت الذى كانت فيه بعض الأحتكارات الغربية تعرض مساعداتها بشأن إقامة صناعة بتروكيماويات سعودية ، كانت بقية الدول تنتظر فى فرغ ظهور الإنتاج السعودى فى السوق العالمية . وقد أعلن غازى القصيبى بهذا قائلا : "إن الذين يقومون بإنتاج البترول والغاز أحق بإقامة الصناعات البترولية والبتروكيماوية أكثر من تلك الدول التى تبعد عن أقرب بئر للبترول بآلاف الأميال " (٢٦٨ : ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠) .

وقد ظهرات فى الصحافة الغربية مقالات تشكك فى إمكانية السعوديين فى إدارة الإنتاج الكبير المعاصر وفى مدى مقدرتهم على تسويق إنتاجهم . على أن الأمر البديهى تمثيل فى استعداد السعوديين لتقبل بعض الخسائر إلى أن يتمكنوا فيما بعد من الاستيلاء على مكانة لهم فى السوق العالمية للبتروكيمياء . وعند هذا الحد فإن عليهم الاصطدام سواء بالتعريفة الجمركية المرتفعة من جانب الدول الغربية أم بالمنافسة الشديدة من جانب الدول المجاورة المنتجة للبترول والتى تعمل بدورها على تطوير صناعتها التحويلية . أقامت السعودية فى الجبيل مجمعاً للمعادن للألومنيون إلى جانب

مشروعاتها للبتروكيمياوية . وقد بلغت تكلفة بناء المجمع ٣٠٠ دولار وتصل طاقته إلى ٨٥٠ طن من الصلب سنوياً وتشرف عليه شركة " كورف شتال " الألمانية الغربية . وسوف يعتمد الإنتاج فى هذا المجمع على اختزال الحديد باستخدام الغاز الطبيعى . وسوف يجرى استيراد فى الخام فى بداية الأمر ثم يتم إستخراجه فيما بعد من مناجم الحديد فى وادى صواوين (٢٦٨ : ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠) .

اضطلع القطاع الحكومى والاحتكارات الغربية الكبيرة بإنجاز هذه المشروعات الضخمة بالنسبة للجزيرة العربية ؛ بينما تحاشى رأس المال الخاص بصورة واضحة الاشتراك فيها . ومن الجدير بالاهتمام ظهور ١١٠ مشروعات من بين ١٢٧ مشروعاً صناعياً جديداً خاصاً فى المراكز الصناعية الأساسية : جدة والرياض والدمام ، أما المشوعات السبعة عشر الباقية فهى أيضاً موجودة على مبعدة من جبيل وينبع (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ، ص ٣٩) .

على أن المدى الواسع لعملية التصنيع والنمو السريع للمرافق وخاصة بناء الطرق والموانئ البحرية والطيران المحلى إلى جانب النمو السريع دخل الفرد (١٩٠ دولاراً عام ١٩٦٠ ؛ ٤٦٠ دولار عام ١٩٧٠، ٤٣٧١ دولاراً عام ١٩٧٥ ، ٥٦١٦ دولاراً عام ١٩٧٦) (٦٣ أ : ص ١٣) ، كل هذه العوامل هى التى أدت بالفعل إلى اتساع السوق القومية وفعالية النظام الرأسمالى القومى .

وقد لوحظت فى منتصف السبعينات فى إيقاع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد السعودى . ففى عام ٧٥ / ١٩٧٦ ازدادت حصة القطاع الخاص غير البترولى فى الصناعة الداخلية (٣٠ ٪) بالمقاونة بعام ٧٤ / ١٩٧٥ بنسبة ١٦ ٪ ، وازدادت حصة القطاع الحكومى فيها (٦٥ ٪) إلى ٢٤ ٪ ، قطاع البترول (٦٥ ٪) إلى ٢ ٪ (٢٢٣ : ٢١ / ٣ / ١٩٧٧) . وأصبحت زيادة حجم نشاط القطاع غير البترولى إحدى نتائج السياسة الحكومية وخاصة فى تنمية الصناعات غير البترولية . فاتسع حجم نشاط مجالات الصناعة الأخرى (الغذائية ، الأسمنت ، وغيرها) وظهرت ونمت بسرعة فائقة مجالات جديدة (اللدائن ، تجميع السيارات ، وغيرها) (لمزيد من التفاصيل انظر المراجع ١٢٨ أ) وقد اتجه رأس المال السعودى

الخاص نحو هذه المجالات وقامت الحكومة أيضاً بتوجيه المستثمرين الأجانب نحوها ووفرت لهم ظروفاً ميسرة للغاية ليمارسوا أنشطتهم فيها .

أصبح قانون الاستثمارات الأجنبية الجديد ، الذى حل محل قانون ١٩٦٤ ، سارى المفعول منذ اليوم الأول من يناير عام ١٩٧٩ . ويتمتع رأس المال الأجنبى ، الذى تنطبق علية شروط هذا القانون ، بالمزايا التالية :

(١) جميع المزايا المقدمة لرأس المال القومى طبقاً لقانون حماية وتشجيع الصناعة الوطنية (مثل استئجار الأراضى بأسعار رمزية – سنتان مقابل الميل المربع الواحد ، تقديم القروض ، الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية على المعدات الصناعية الجديدة والخامات التى فى المشروعات الجديدة وما إلى ذلك) .

(٢) الإعفاء من ضريبة الدخل (التى لا يدفعها السعوديون) والضرائب على المؤسسة لمدة تتراوح من خمس إلى عشر سنوات ، بشرط اشتراك سعوديين فى المشروع بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ وعلى مد فترة الإعفاء بدءا من تاريخ الإنتاج .

(٣) يمكن للشركة الأجنبية أن تحول أرباحها إلى الخارج ؛ وفى حالة إعادة استثمارها فى العربية السعودية فإنها تعفى أيضاً من الضرائب باستثناء " الزكاة" (فى حدود ٢,٥ ٪ من العوائد) (٢٧ : ٣١ / ١ / ١٩٧٩ ، ص ٧ – ٨ ، ١٣)

ومع مطلع السبعينات ، كانت هناك مئات الشركات الأمريكية والفرنسية ، والإنجليزية ، والألمانية الغربية ، والإيطالية ، والبلجيكية ، والكندية ، واليونانية ، وغيرها من الشركات الغربية بل واليابانية تعمل فى كل مجالات الصناعة ومشروعات المرافق والخدمات فى المملكة (باستثناء التجارة الداخلية) .

إلى أى طريقة وجه النظام الملكى السعودى والغرب النمو الاقتصادى للبلاد فى تلك السنوات وكيف تم هذا التوجية ؟ وما هى التغيرات التى طرأت على العلاقات المتبادلة بين الأنماط الموجودة فى العربية السعودية ؟

لقد نمت إمكانات تسريع تطور العناصر الرأسمالية بقدر نمو العوائد البترولية للدولة . وقد أشار العالم السوفييتى د . بنزين بحق إلى أن نشاط وزارة البترول كان موجها إلى تنمية القطاع الحكومة ، فضلاً عن سعيه إلى جذب رأس المال الخاص المحلى (من خلال نظام المقاولين والعقود وما إلى ذلك) . وقد عمل هذا النشاط أيضاً ، بدرجة محددة ، على دعم وتثبيت موقف رأس المال الأجنبى الذى تمثله أكبر الشركات الأمريكية والأوروبية الغربية متعددة الجنسية (١١٥ : ص ١٠١) . كما أصبحت صناديق التنمية الحكومة تمثل وسيلة "لنقل" الموارد المالية من القطاع الحكومة إلى القطاع الخاص . ففى مطلع عام ١٩٧٩ كانت هناك ستة من هذه الصناديق إلى جانب المؤسسات الائتمانية .

وفى عام ١٩٦٥ تأسس بنك التنمية الزراعية . ووصل رأس ماله فى نهاية العام المالى ٧٦ / ١٩٧٧ إلى ٢٢٥ مليون دولار . وهذه البنوك تقدم فروضا قصيرة ومتوسطة وطويلة الجل إلى الشركات السعودية الخاصة فى حدود تصل إلى ٥٠ ٪ من قيمة المشروع ، وتقدم هذه القروض أيضاً إلى التعاونيات والافراد لتطوير أو إنشاء مشروعات جديدة وشراء الآلات والأسمدة والأعلاف .

وفى ديسمبر عام ١٩٧١ تأسس بنك الائتمان برأسمال يبلغ حوالى عشرة ملايين دولار الذى استهدف تقديم المساعدة المالية للمواطنين السعوديين الفقراء الذين تقل دخولهم عن خمسة آلاف ريال سعودى سنويا ، وكذلك تقديم قروض تصل إلى خمسة آلاف ريال بدون فوائد .

وفى عام ١٩٧١ أيضاً تأسس صندوق الاستثمارات الاجتماعية (برأسمال قدرة ٢٩٠ مليون دولار) لتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل للقطاع الخاص السعودى دون فوائد بهدف التنمية الصناعية ويبلغ رأس مال الصندوق فى

الوقت الحالى ثلاثة مليارات وتربطه بالهيئات الحكومية (وزارة البترول والثروة المعدنية و "سابيك") علاقات وطيدة .

وفى عام ١٩٤٧ أنشئ الصندوق السعودى للتنمية الصناعية . وقد بلغ رأس ماله فى عام ١٩٧٧ . ٢١٦٩ مليون دولار (٧,٥ مليار ريال) . ويقوم خبراء من " تشيز ما نهاتن بنك " على إدارة هذا الصندوق ، وهو قرضاً متوسطة وطويلة الأجل (من ٣ إلى ١٥ عاماً) فى حدود تصل إلى ٥٠ ٪ من رأس المال الضرورى من حساب ٢ ٪ سنوياً لإقامة مشروعات جديدة تتفق وبنود الخطط الخمسية . ولا تقل حصة الجانب السعودى عن ٢٥ ٪ من المشروع . وعلى هذا فقد إتجهت ٧٠ ٪ من القروض إلى بناء المحطات الكهربية . وقد تغير حجم القروض فى السنوات الخمس الأولى على النحو التالى (بالمليون ريال) : ١٥٠ مليون عام ١٩٧٤، ١٠٢٨ عام ١٩٧٥ ، ١٢٤٩ عام ١٩٧٦ ، ٢٠٨٩ عام ١٩٧٧ ، ٩٨٦ عام ١٩٧٨ ، والإجمالى هو ٥٥٠٣ ملايين ريال (٢٦٢ : ١٩٨٠ ، رقم ١٢٨ ، ص ٦١) . وقد بلغت قرض الشركات المختلطة ٢٤ ٪ من إجمالى عدد المشاريع . وقد قدم الصندوق فى الواقع المساعدة إلى ٩٤٨ مشروعا وافقت عليها وزارة الصناعية والطاقة الكهربية من بين ١١٠٤ طلبات تسلمتها فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨ (٢٧٧ : ١٢ / ٣ / ١٩٨٠ ، ص ٦) . وفى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ خصصت الحكومة للصندوق مبلغا قدرة عشرة مليارات (حوالى ثلاثة مليارت دولار) (٢٦٩ : ٢٠ / ٣ / ١٩٨١ ، ص ٣٩)

وبدأ صندوق التنمية العقارية فى عام ١٩٧٥ نشاطة برأسمال قدره أربعة مليارات دولار . وقد أرتفع رأس المال حتى وصل فى مايو ١٩٧٧ إلى ٦,٦ مليار دولار (٢٣,٨ مليار ريال) . ويقدم الصندوق للمواطنين السعوديين قرضاً متوسطة وطويلة الأجل لبناء مساكن خاصة فى حدود ٧٠ ٪ من قيمة المشروع على أقسام لمدة خمسة وعشرون عاما ، وكذلك يقدم قروضاً فى حدود ٥٠ ٪ لبناء مختلف المشروعات ، وقد قدم الصندوق ٧٩٥٠٥ قرضاً حتى مطلع عام ١٩٧٨ بلغت قيمتها ٢١ مليار ريال لبناء حوالى ١٠٠ ألف منزل و ٤٦٨ قرضاً

قدرها ١٣١٨ مليون ريال للإنشاءات الصناعية (*) . وقد ساهمت هذه القروض مع نقص مواد البناء والقوى العاملة، إلى حد ما فى زيادة التضخم فى البلاد . ومن هنا فقد اقتصر تقديم القروض فى حدود ٣٠٠ ألف ريال على الإنشاءات فى المدن الكبيرة مع بداية عام ١٩٧٨ ، أما الريف فقد اقتصرت القروض على ما قيمته ١٠٠ ألف ريال . كما تم رفع سن من لهم الحق فى أخذ القروض إلى ٢١ سنة (ويشترط أن يكون آخذ القرض متزوجاً) .

اتسمت "سعودى إينفيستيمينت بانكنج كوربوريش" فى عملياتها من عام ١٩٧٧ حتى منتصف عام ١٩٧٨ حيث مولت ما يزيد على ١٠٠ مشروع بما قيمته ٣٥٠ مليون ريال . وقدمت هذه الشركة عروضاً بشأن إنجاز مشروعات متوسطة الأجل . وفى مطلع عام ١٩٨١ تجاوز رأسمالها أربعة مليارات ريال (١,٢ مليار دولار) (٢٦٩ : ٢٠ / ٣ / ١٩٨١ ، ص ٣٩) .

دفع تركيز الأموال فى أيدى الأفراد بالدوائر الحاكمة إلى إقامة المشروعات الصغيرة لتنمية النظام الرأسمالى القومى . ففى عام ١٩٧٥ كان نفر من السعوديين يزيدون قليلا على عشرة أشخاص يمتلكون ٥ ٪ من المؤسسات السعودية، أما فى عام ١٩٨٠ فقد أصبحوا يمتلكون ٦٤ ٪ منها (٢٦٩ : ٢٠ / ٤ / ١٩٨٠ ، ص ٣٨) . وقد حافظت الخطط التى أعلنها فيصل بشأن إلغاء تأميم الشركات الحكومية الكبرى على قوتها .ولكن فى بداية الثمانينات تم التخطيط لتحويل «سابيك» وكذلك شركة الطيران «السعودية» إلى شركة مساهمة وتم طرح جزء من الأسهم لبيعها للمواطنين السعوديين .

وفى الوقت نفسه تعرض رأس المال السعودى الخاص لمصاعب جمة، فقد كانت تعوزه القوى العاملة والخبرة العملية والمعلومات .

(*) قدم الصندوق، بصفة خاصة ٥٨٩١٢ قرضاً للأنشاءات فى الرياض، ٣٧٣٨ للأنشاءات فى مكة، ٠٦٧٢ ـ المدينة، ٤١٧١ – جيزان، ٦٥٦٣ – حايل، ٠٩٨١١ – المنطقة الشرقية، ٢١١٢ – عسير، ٠٣٤٣ – قاسم، ثم ٦١٦٥ قرضاً للإنشاءات فى المنطقة الشمالية .

كما أن شركة « سافكو» ، إحدى كبريات الشركة السعودية لإنتاج الأسمدة ، كانت تتعرض للخسارة بصفة مستمرة . كانت هذه الشركة قد تأسست فى عام ١٩٦٥ باعتبارها مشروعاً مشتركاً مع وزارة البترول (٥١ ٪) ورأس المال السعودى الخاص . وقامت شركة «أوكسيدنتال بتروليوم كومبانى» الأمريكية بتوفير الخدمة الفنية مقابل ١٠ ٪ من الأرباح و ٥ ٪ عمولات . وفى عام ١٩٧٠ بدأ مصنع الأسمدة فى الدمام عمله ، غير أنه لم يبدأ فى إنتاجه الكامل وهو ٣٠٠ ألف طن إلا فى عام ١٩٧٨ ، حيث هبطت أسعار اليوريا من ٩٥ دولاراً للطن الواحد إلى ٤٦ دولاراً ،فلم تستطيع الشركة أن تحقق إنتاجها بالكامل . ورفضت سافكو أن تدفع « لأوكسينتال بتروليوم» نسبة ١٠ ٪ (٢,٥ مليون دولار) وحتى هذه النسبة إنخفضت فى التحكيم الدولى . وقد أشار ممثلو وزارة الصناعة فى التحكيم الدولى إلى أنهم قد تعرضوا الخسائر قيمتها ١٨٠ مليون دولار . وقد تم حسم هذا النقاش فى عام ١٩٧٧ بدفع ٧,٥ مليون دولار للشركة الأمريكية وانسحابها من إدارة سافكو . وقد كانت أهم مشكلة واجهت الشركة هى تسويق الإنتاج . فالسوق المحلية لا يمكنها إستيعاب أكثر من ٢٠ ٪ من المنتج ، أما الأسواق القوية فتوجد فى كل من العراق وإيران ، وقد لوحظ أن هذين البلدين ينويان إقامة إنتاج قومى . ولم يبق أمام الشركة سوى سوق الدول الأوروبية الغربية ، حيث لا يوجد أى إستعداد لدى العديد من هذه الدول لشراء الإنتاج السعودى (٢٦٨ : ١٩٧٨ ، فبراير ، الملحق) .

وكثيراً ما كانت الحكومة تتدخل مباشرة فى نشاط الشركات الخاصة ، سواء بموافقتها أم بدونها . ففى عام ١٩٦٧ قامت أول شركة قومية لتكرير البترول (ساركو) بالتنازل عن ٧٥ ٪ من أسهمها لوزارة البترول المعدنية بسبب مصاعب مالية كانت تعانى منها (٢٧٥ ب : ٢٥ / ٢ / ١٩٨٠ ، الملحق ، ص ١٦) ، وبفضل هذا التصرف فقط استمر وجود الشركة . وفى صيف ١٩٧٧ تم حل «رياض إليكتريسيتى كومبانى» وهى شركة خاصة . وأنتشر إنقطاع التيار الكهربى بصفة مستمرة فى العاصمة بشكل لا يحتمل وخصوصاً فى شهر رمضان حيث تبدأ الحياة فى المدينة بعد مغيب الشمس ، فتم إنشاء، «جنرال إليكتريسيتى كوربوريشن» ، والتى أخذت

الجزء الأكبر من الأسهم من شركة الطاقة الكهربية المشتركة الجديدة (٢٦٥ : ١٤ / ٧ / ١٩٧٨) . وقد أصبحت لها الأغلبية الكبيرة فى أسهم «سعودى كونسوليدينتنج إليكتريك باور» التى أعيد تنظيمها أيضاً لتصبح شركة مختلطة بهدف مركزة الأنتاج وتوزيع الطاقة الكهربية فى المنطقة الشرقية (١٢٨ أ : ص ١٥٢) .

وفى مايو من عام ١٩٧٦ بدأ فى الدمام إنشاء مصنع إنتاج مصنوعات الألومينيوم (ألوبكو) ، وهو شركة سعودية خاصة يرأسها الأمير بندر بن فهد بن سعد بن سعود . وقد تعرضت هذه الشركة لخسائر جسيمة ولم تستطع أن تنهض إلا بفضل عدة قروض من صندوق التنمية الصناعية (تزيد قيمتها على ٢٠ مليون دولار) . وفى عام ١٩٨٠ بدأ المساهمون فى تلقى أول فوائد لهم .

وفى العام نفسه بدأت ألوبكو فى بناء مصنع جديد فى جدة ، قدمت له شركة «كاونز» الأمريكية المساعدات الفنية (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق، ص ٤٣) .

أما شركة «سعودى كابل كومبانى» التى تمتلك شركة «أنا كوندا» الأمريكية ٢٠ ٪ منها وتقوم على إدارتها ، ويشارك فيها « سوكال» (٢٠ ٪) وأربعة من السعوديين على رأسهم الأمير بدر بن عبد المحسن بن عبد العزيز ، نموذجاً للنجاح الكامل لنشاط الشركات الخاصة . وقد وصلت أرصدة هذه الشركة فى بداية عام ١٩٨٠ إلى ٣٩ مليون دولار وبلغ عدد العاملين ٢٣٠ شخصاً . وتبلغ طاقتها الإنتاجية من إنتاج الكابلات النحاسة ٥٠ ألف طن سنوياً . وتلقى منتجاتها رواجا كبيراً فى البلاد ، تشترى الحكومة الجزء الأكبر منها ، كما ترتفع عوائد الشركة باطراد : وفى عام ١٩٧٨ بلغ دخل الشركة ٤,٥ مليون دولار ، وفى عام ١٩٧٩ بلغ ٢٠,٨ مليون ، وفى عام ١٩٨٠ وصلت ٤٨ مليون دولار بفضل طلب حكومى كبير . هناك سبب مهم لنجاح هذه الشركة هو وجود مصنعها فى جدة ، حيث لا توجد مشكلة فى الأيدى العاملة أو المياه أو الطاقة الكهربية ، وقد عقد رؤساء الشركة

عزمهم على تصدير منتجاتهم فى أقرب وقت ممكن (٢٦٢ : ١٩٨٠ ، رقم ١٢٨ ، ص ٦٠ ؛ ٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ، ص ٤١) .

وكذلك حققت «أرابيان باتارى كومبانى» ، وهى إحدى الشركات التى تنتج المصابيح والبطاريات ، و نجاحات محدودة . ويمتلك رجل الأعمال الفنلندى . أ . أويو ١٠ ٪ من هذه الشركة (بمقتضى عقد يمتد لمدة ١٥ عاماً ويكفل له الإدارة) . أما نسبة التسعين فى المائة الباقية فتتوزع على خمسة سعوديين من بينهم الأمير نايف بن عبد العزيز (وزير الداخلية) ، والشيخ كمال أدهم المستشار السابق للملك فيصل (٢٦٢ : ١٩٨٠ ، رقم ١٢٨ ، ٦٢) . وقد أخذت كل من شركتى «سعودى كابل» و « أرابيان باتارى» فى بداية نشاطهما قروضاً من صندوق التنمية الصناعية وفى حدود ٥٠ ٪ من قيمة مشروعاتهما .

وقد وجد الحكام السعوديون ، بالرغم من الصعوبات الجوهرية ، أن النمو الاقتصادى يجب أن يقوم على أساس تشجيع القطاع الخاص وتعاونه مع رأس المال الغربى حتى يمكنه ، فى وقت لاحق ، أن يحقق غالبية المشروعات الصناعية والاجتماعية والمرافق تاركاً المشروعات الكبرى التى لا تدر بحاً مجزياً للحكومة .

ففى عام ١٩٧٨ ، اشترك رجال الأعمال السعوديون ، وفقاً لما نشرته مجلة «إيفينتس» . فى إنجاز ما يقرب من ٨٠٠ مشروع بلغت قيمتها ٢,٣ مليار دولار (٢٦٥ : ١٤ / ٧ / ١٩٧٨) .

وحصلت ٥٦ شركة سعودية صرفة على عقود للعمل فى جبيل فقط من بين ٧٨ عقداً ، وذلك فى الفترة من يناير إلى مايو ١٩٨٠ وذلك على حين حصلت الشركات الأخرى المشتركة على عقود على النحو التالى : خمسة عقود لشركات سعودية أمريكية ، خمسة لشركات سعودية كورية جنوبية ، ستة عقود لشركات سعودية إنجليزية ، عقد واحد لكل من شركة سعودية سويسرية وسعودية دنمركية وسعودية هولندية ، عقدان

لشركتين سعوديتين مشتركتين مع رأسمال كورى جنوبى (٢٦٩ : ١٩٨٠ ، يوليو ، الملحق ص ٤٢ – ٤٣) .

فى تلك الفترة كانت هناك أمثلة عديدة على الاستخدام غير السليم للمدخرات الهائلة التى يملكها رجال الأعمال السعوديون . وقد كتب العالم الأمريكى د . ويلز قائلا «إن السعوديين معجبون بثرواتهم ، وهم أقرب شبها بسكان مدينة تسودها حمى الذهب ورنينها منه إلى أمة ناضجة رشيدة تستخدم مواردها بحكمة» (٢٥٣ : ص ٧٨) . إن مدخرات ودخول السعوديين غالباً ما تذهب إلى بناء الدور الفاخرة واقتناء الأثاث الأوروبى الغربى من الطراز القديم أو تذهب إلى البنوك الغربية أو تنفق فى المضاربات على الأراض التى أصبحت تشكل أكثر الأشياء جلباً للربح فى العربية السعودية فى الوقت الحالى . ما من شك أن التطوير الكامل للنظام الرأسمالى القومى فى البلاد بحاجة إلى عشرات السنين . وكتب المراقب الأمريكى م . برست ، فى معرض تحليله للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة فى العربية السعودية يقول : «إن الحكومة لتشعر بأنها أصبحت أكثر إرتباطاً مما كانت تريد بمصير الاستثمار الخاص . وتتمثل واحدة من مفارقات التنمية السعودية فى أن الحكومة ، خلافا لما يحدث فى الدول النامية الأخرى ، تتدخل بمهارة فى قطاعات الاقتصاد ثم لا تلبث أن تبتعد إذ أن دخولها لا تزال مستقرة . يرتبط مصير الأمة بالتدفق المالى المستمر من قبل الحكومة وهو أمر لا يتمتع به الإنتاج الخاص سواء كان قطاعا اقتصادياً أم شركة» . ويخلص م . برست إلى أن القيادة السعودية فى السنوات القادمة سوف تنتهج سياسة أكثر حكمة بشأن تشخيع الصناعة الخاصة» (٢٧١ : ٣١ / ٨ / ١٩٧٩ ، ص ٦) .

وساعدت السياسة المنطقية للنظام الملكى السعودى على بلورة أن عملية النمو الاقتصادى يمكن أن تصبح طويلة ومستمرة على الوجه الأكمل فى حالة إستنادها فقط على ركيزة جماهيرية فى الداخل . وقد أظهر نمو الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى فى الأربعينات والخمسينات بصورة مقنعة أن نشاط العامل الخارجى غير المدعوم بالعوامل القومية قد

ساهم فى نجاح قطاع البترول وحده ، بينما ظل الجزء الأكبر من الاقتصاد فى حالة شبه راكدة .

وهكذا أصبح النمو المتواصل لدور الدولة بحسبانها المستثمر القومى والمرتكز على نظام خاص من الرأسمالية هو السمة المهمة للنمو الاقتصادى للعربية السعودية كذلك تحدد إضفاء الصبغة العالمية على الاقتصاد السعودى والذى فرضه الدور المهم ، الذى لا بديل له فى المستقبل القريب ، للنظام الرأسمالى الاحتكارى الأجنبى . علاوة على أن هذا الاتجاه قد أكدته تلك الظاهرة المميزة وتعنى بها نمو القوى العاملة الأجنبية فى المملكة .

ولا تزال مشكلة الكوادر تمثل حتى الآن واحدة من أعقد المشاكل . فقد رفض حكام السعودية إمكانية استمرار البلاد فى وضع " صاحب الدخل البترولى " كما رفضوا تجربة الكويت التى تعتمد فى نموها الاقتصادى على إستخدام العمالة الأجنبية . أخذ السعوديون فى شراء المشروعات الإستثمارية الصناعية الحديثة بحيث يمكن للكوادر القومية بالتحديد أن تعمل فيها فى المستقبل . على أن معدل رأس المال الصناعى بالإضافة إلى معدل الإ نخفاض فى العمل فى مجال الصناعة لم يتضحاً إلا فى نهاية الثمانينات . وهناك الآن نقص شديد فى العمل والفنيين والمهندسين والإداريين .

وقد عالج الباحثان الأمريكيان . ج . بيركس و س . سنكلير فى كتابهما أسباب غياب العدد المطلوب من الأيدى العاملة فى العربية السعودية . ذكر الباحثان أن حوالى ٨ ٪ فقط من السكان (حوالى ٨٠ ألف نسمة) كانوا يعملون فى عام ١٩٧٥، وهو العام الذى اتخذت فيه الخطة الخمسية الثانية التى وضعت تنويع الاقتصاد أحد أهدافها الرئيسية ، فى مجال الإنتاج الصناعى الحديث ، بينما كان ٢٧ ٪ من السكان يعملون فى مجال الخدمات الحكومية والخاصة ، وكان ٥٢ ٪ ، وهى تمثل الفئات التقليدية ، يعملون بالزراعة وصيد الأسماك (١٨١ : ص ٧٦) . (وصلت نسبة السكان من أصحاب المهن الحرة الذين ينتمون للقطاع التقليدى فى عام ١٩٧٥ إلى ٢٨ ٪ ، بينما كان

هنـاك ٤٥,٤ ٪ يعملون فى الحكومة ومجـال الخدمات ، أما فى مجال الصناعة الحديثـة فقـد وصلـت نسـبة العاملـين بهـا إلى ٢٦,٦ ٪ من مجموع السـكان الفعليـين وذلـك وفقاً للإحصـاءات الرسميـة (٥٢ : ص ١٩ ، ٦٨) . بالإضافة إلى هذا يرى بيركس وسـنكلير أن هناك أسبابا أخرى ذاتية . فكثير من العمال المتعلمـين والمؤهلين لم يكونـوا يتوجهون إلى الإنتـاج الحديث ، حيث كانوا يتلقون دعماً متنوعاً من جانب أولياء أمورهم أو قبائلهم أو فى النهاية ، من جانب الدولة نفسها . ونضيف بدورنا أنه بالإضافة إلى هذه الأسباب فقد كانت هناك فـرص متاحة أمام أنصاف المتعلمين ومن لديهم الهمة الكافية للقيام "بأعمال" خاصـة – بدءاً من شـراء الشـاحنات للمقاولين إلى إقامة أى نوع من المشـروعات بمساعدة أرصدة مشتركة مع الشركات الغربية أو السعودية .

فى خضم هـذه الظروف كان النمو الجارف للقـوى العاملة الأجنبية أمراً حتميـاً . وهؤلاء تقدر أعدادهـم بناء على المصادر السـعودية الرسمية ٣١٤ ألفاً فى عام ١٩٧٥ و ٨١٢,٦ ألف عام ١٩٨٠ (٢٧٠ : ٣٠ / ٥ / ١٩٧٩ ، ص ٥٠) . فى حين يرى بيركـس وسـنكير أن هذه الأرقام أقل مـن الأعداد الحقيقة . وفـى رأيهما أن عدد العاملين الأجانب قد وصل عام ١٩٧٥ إلى ٧٧٣٤٠٠ نسمة أى ٤٣ ٪ من مجموع القوى العاملة (١٨١ : ص ١٦٠) .

يرجـع التعارض السـابق ذكره إلى كون الحسـابات الدقيقـة للعمالة الأجنبية أمر لم يتم القيام به إلا منذ زمن قريب ، بالإضافة إلى إحجام الحكومة السـعودية عن كشـف حقيقة صغر تعداد العمالة القومية . فحتى عام ١٩٧٢ كان بإمـكان مواطنـى الجمهوريـة العربيـة اليمنية التسـلل عـبر الحدود السـعودية للحصـول على عمل دون جواز سـفر ، وهؤلاء يبلـغ تعدادهم الآن ، بنـاء على الإحصـاءات الرسمية ، مـن ٨٠٠ ألف إلى ١,٢ مليون نسـمة . كما أن عـدداً كبيراً من مسـلمى مختلـف البلدان يبقون فى السـعودية بعـد إنتهاء مناسـك الحـج . وبقـدر النمـو الاقتصـادى والتوسـع فى عـدد المشـروعات فى البـلاد ، ازداد الإقبال على الأيدى العاملة . وكان من نتيجة ذلك أن أرتفع عدد الوافدين المقيمين فى المملكة بصفة غير قانونية ، وهؤلاء غالبيتهم من الهنود والباكستانيين .

وأدرك حكام البلاد على الفور أى خطورة يشكلها مئات الآلاف من العمال الأجانب على أركان المجتمع السعودى التقليدى وشرعت جهات الاختصاص فى إتخاذ عدد من القرارات الصارمة ضد هؤلاء العمال بدأت فى عام ١٩٧٧ بطرد الأشخاص المقيمين فى المملكة بدون تصريح . وهكذا بلغ عدد المطرودين فى عام ١٩٧٩ ثمانية وثمانين ألف شخص من الوافدين بصفة غير شرعية مع إصدار أحكام بتغريم أو سجن السعوديين الذين يقومون بإخفائهم.

وحظرت الحكومة على العمال الأجانب إحضار عائلاتهم بإستثناء القادمين من البلاد العربية والعمال الذين قضوا فى العربية السعودية أكثر من خمس سنوات الذين يحصلون على أجور لا تقل عن أربعة آلاف ريال سنوياً (٢٦١ : ٨ / ٩ / ١٩٨٠ ، ص ٦) . وبالطبع فإن هذه القيود لا تسرى على المدارسين والمهندسين والأطباء وما إلى ذلك (٢٧٩ : ٣٠ / ٨ / ١٩٨٠) .

وأصبح التصريح بالإقامة فى العربية السعودية للعاملين الأجانب تتراوح مدته من عام إلى خمسة أعوام وذلك منذ السبعينات . وتلتزم الشركة التى تستخدمهم بتوفير المسكن لهم وضمان إخراجهم من البلاد بإنتهاء عقودهم .

بعض مشكلات النمو الاجتماعى السياسى

إنعكست التحويلات التى بدأت فى المراحلة الرابعة من نمو الاقتصاد على البناء الاجتماعى والأيديولوجى وإن لم يتم هذا بصورة كاملة . لقد بدأ النشاط الطويل للغرب فى تلك المراحلة ، فى المجالين الاجتماعى والأيديولوجى، يؤتى أكله ، إلا أنه بدأ فى ذات الوقت تكون معارضة جديدة ضده .

وكان اغتيال الملك فيصل فى عام ١٩٧٥ على يد ابن أخيه الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز ، البالغ من العمر ٢٩ عاماً ، من أهم الأحداث التى هزت العربية السعودية .

لقد تباينت التفسيرات بشأن موت الملك . فقد أولى الغرب اهتمامه بشخصية القاتل ، مع أن المعلومات حوله كانت ضئيلة . فى عام ١٩٦٦ أعدمت

القوات الحكومية أخاه الأكبر حين قام على رأس عدد من المسلمين المتطرفين بتخريب أول محطة تلفزيون للبلاد فى جدة . كان الأمير يدرس فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الستينات وحتى مطلع السبعينات . وقد أشار زملاؤه فى جامعة كاليفورنيا إلى ما كان يتميز به الأمير من أفكار " راديكالية " . ومع أنه كان يكن للملك فيصل تقديراً رفعاً فقد كان الأمير يرى ، على حد قول هؤلاء ، أن الأسرة السعودية المالكة هى العائق الأساسى للتطور .كما كان يقول "إن الأسرة المالكة لا تهتم بالتعاون مع الأمريكيين إلا فى شئون البترول" وقد نفت السلطات السعودية ما أشيع عن تآمر أو جنون القاتل ، وكذلك لم تنشر نتائج التحقيقات التى أجرها الأمير فهد (الذى أصبح وليا للعهد) والأمير عبد الله بن فيصل نجل الملك القتيل . وفى الثامن عشر من يونيو عام ١٩٧٥ جرى إعدام الأمير فيصل علناً (٢٢٦ : ٢٦ / ٣ ، ٣ / ٤ / ١٩٧٥ ؛ ٢٦٨ : ٢٧ ، ٣١ / ٣ / ١٩٧٥ ؛ ٢٧٩ : ٢٧ / ٣ ، ٣١ / ٣ ، ١٩ / ٦ / ١٩٧٥) .

وعموماً ، فإن المعلومات التى توافرت عن الأمير فيصل تصلح أساساً لمختلف الفرضيات التى ذكرت حول أسباب أرتكابه لهذا الفعل ، بدءا من الإنتقام الشخصى وإنتهاء بالنضال ضد النظام الملكى .

وحين تم إعلان خالد بن عبد العزيز ملكاً على البلاد ، صرح الملك الجديد أنه سوف يواصل السياسة الخارجية والداخلية للملك الراحل فيصل، على أن حركة التحديث فى العربية السعودية ، كما عرضنا لذلك آنفاً ، قد اشتدت على نحو واضح فى النصف الثانى من السبعينات ، وقد أخذت تمس الأمس الاجتماعية للمجتمع السعودى . ومن الجدير بالذكر فى هذا الشأن وجهة نظر العالم الأمريكى م . أبير الذى كتب فى عام ١٩٧٤ ، فى معرض تحليله لمشكلات شبه الجزيرة العربية ، يقول : "إن الإصلاحات التحولية التى قام بها فيصل كانت ومفيدة للعربية السعودية فى الخمسينات وحتى بداية السبعينات . أما فى السبعينات ، بعد التحويلات الأساسية التى لحقت بالاقتصاد وبالمجتمع ، فإن هذه السياسة تعتبر فى غير مكانها من التسلسل التاريخى . وقد أقنعة حلفاؤه ومستشاره بضرورة اتباع سياسة جديدة وزيادة الإصلاحات الحالية (١٧٢ : ص ٦١) .

وأظهرت الأحداث التى وقعت فى نهاية السبعينات الأهمية المتعاظمة للمجالات غير الاقتصادية بالنسبة للمجتمع السعودى ، فى الوقت الذى أخذت فيه أهمية العوامل الاقتصادية فى التراجع .

انعكس تسريع التنمية الاقتصادية بشكل مباشر على الهيكل الاجتماعى للمجتمع السعودى فى صورة انحسار لعدد الطبقات والفئات التقليدية وزيادة فى عدد الطبقات والفئات الجديدة . وأصبحت مشكلة العمالة السعودية والأجنبية تمثل مشكلة مهمة بالنسبة للنظام الملكى .

كانت ظروف الحياة التى يعيشها العمال الجانب أسوء ،بشكل ملموس ، من ظروف العمال السعوديين ، فكانت أجور الأجانب فى معظم الحيان تقل عن أجور السعوديين ، مع أن قانون العمل السعودى يطبق عليهم رسمياً . فالعمال اليمنيون الذين يمتهون الأعمال الدنيا وكذلك عمال الموانئ من الصوماليين أو السودانيين الذين يعملون فى ميناء جدة ينامون فى الخيام أو العراء . وسرعان ما كانت تنشأ ، حول المشروعات الصناعية والإسكانية التى يتم بناؤها ، قرى يسكنها العمال الأجانب فتبنى المساكن من الصفيح أو علب الكرتون دون أن تتوافر لها أبسط المعايير الصحية .

ولم يكن محض صدفة أن طلبت النقابات المهنية الكينية من العربية السعودية أن تولى أهتماماً جاداً لوضع العمال الكينيين فى العربية السعودية معتبرة إياهم " ضحايا الرق الحديث "كما تكررت حوادث إضرابات العمال اليمنيين والفلبينيين الذين طالبوا بتحسين الأجور وظروف المعيشة أم الإضطرابات الضخمة التى انفجرت فى مطلع عام ١٩٧٧ بين عمال كوريا الجنوبية فى جبيل فقد أتجبرت الحكومة على إتخاذ التدابير اللازمة . كان عمال البناء الكوريون الجنوبيون يعيشون قبل هذا التاريخ فى أصعب ظروف سكنية ويتقاضون أجوراً تقل ضعفين عن أجور العمال السعوديين بل عن أجور العمال من غير السعوديين (٢٩٦ : ٦ / ٥ / ١٩٧٧ ، ص ٣١ ؛ ٢٦٣ : ٣٠ / ٥ / ١٩٧٧ ، ص ١٤) . وبعد أن أجرت الحكومة السعودية بعض التحسينات على

ظروف معيشتهم قامت على الفور بطرد جميع الكوريين الذين اشتركوا فى الإضراب من البلاد .

ولأن غالبية العمال من غير أهل البلد كانوا مهتمين بالأجور قبل كل شئ فقد كانا يمثلون خطراً شديداً على النظام القائم ربما يفوق أثره ، من ناحية الأساس ، الخطر الذى تمثله البروليتاريا السعودية . ويؤيد قولنا ، بصفة خاصة ، الأعمال التخريبية التى قام بها عمال البترول الفلسطينيون فى العربية السعودية بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وأسلوب الحكومة السعودية فى مواجهة ذلك ، لقد اتخذت إجراءات خفضت بمقتضاها ، بشكل حاد ، عدد الفلسطنيين فى البلاد .

لكن العربية السعودية أخذت ،منذ بداية النصف الثانى من السبعينات، فى تفصيل العمال القادمين لا من الدول العربية وإنما من بلاد جنوب شرقى آسيا والشرق الأقصى واضعة فى أعتبارها أن الاختلافات القومية والدينية وغيرها سوف تعيق الاتصال بين هؤلاء العمال والسكان المحليين وبالتالى يتم إخماد الصراعات الطبقية بالقومية . واستمر تزايد عدد العمال فى المملكة. بلغ أصحاب المهن الحرة بين السكان بناء على الإحصاءات السعودية ٢٤٧١,٢ ألف نسمة عام ٧٩ / ١٩٨٠ ، ومن المنتظر أن يصل هذا الرقم بحلول ٨٤ / ١٩٨٥ إلى ٢٦٢٦,٢ كما أن من المفترض أن يصل عدد العاملين فى مجال صناعة البترول من ٣٦ ألفاً ، وقد بلغت الزيادة فى مجالات الصناعة الأخرى ٩٣٩,٢ ألف ، ٥٢,٢ ألف فى مجال التجارة ، و ٦١٤,٢ ألف فى مجال النقل . ومن المنتظر أن ترتفع نسبة السعوديين من ٥٧ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥٩ ٪ عام ١٩٨٥ (٢٦١ : ٢٦ / ١ / ١٩٨١ ، ص ٩ ، ١٢) .

وانتهجت الحكومة السعودية ، سواء فى الثمانينات أم قبلها ، سياسة زيادة عدد الأخصائيين والعمال غير السعوديين ، ذلك لأن النقص فى الكوادر السعودية يرجع ، جزئياً ، إلى النفسية التقليدية للسعوديين الذين يرون فى العمل الجسمانى البسيط أمراً مهيناً مفضلين عليه العمل فى قيادة

سيارات الأجرة أو الحراسة أو التجارة أو كجنود إلى آخره . ولأن النظام الملكى السعودى ، كما تشهد بذلك إحصاءات الخطة الخمسية الثانية ، لم يكن يريد أن تسير المملكة على طريق الكويت فى الاعتماد الكامل على العمالة الدخيلة ، فقد قبل فى النهاية المطاف بوجود مواطنيها "فى مستوى لائق" ، وإستغلال وجود العمالة الدخيلة فى إنشاء أرستوقراطيتها العمالية" .

والسمات المميزة لهيكل ووضع الطبقة العاملة فى العربية السعودية فى نهاية السبعينات هى : إنقسام الطبقة العاملة إلى سعودية صرف وغير سعودية ، تركز البروليتاريا فى المدن والمناطق الصناعية الكبيرة ، انخفاض أفراد الجيل الثانى من كوادر البروليتاريا السعودية ، التأهل الحرفى المنخفض نسبياً للعمال السعوديين ، بإستثناء عمال النفط ؛ الأجور المرتفعة نسبياً وظروف العمل والحياة الجيدة ؛ العدد الكبير نسبياً من عمال البناء؛ عدد العمال الموسميين الكبير ، التباين فى أوضاع وظروف حياة العمال السعوديين والعمال من غير السعوديين وإنقسامهم . ولكن على الرغم من الانقسام ومن قلة الفعالية السياسية للطبقة العاملة فى العربية السعودية فى الوقت الحالى ، فأن دورها فى الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد يتنامى بلا شك بشكل خطير يوماً بعد الآخر . ويقوم الحزب الشيوعى السعودى بدور كبير من أجل توحيد الطبقة العاملة فى البلاد .

وأخذ نشاط البرجوازية المتوسطة والصغيرة فى الازدياد منذ النصف الثانى من السبعينات ومن الشواهد على وجود هذا النشاط المقالة التى نشرتها مجلة "سعودى بيزنى" الأسبوعية فى مطلع عام ١٩٧٨ والتى يذكر فيها كاتبها محمد العبدلى أن مثل هذه الشركات التى يمتلكها ح . فرعون "ملك أعمال البناء غير المتوج" يمكن أن تصيب العمل القومى الصغير بالشلل. وقد وصف العبدلى القانون السعودى بالقصور لكونه لم بتقييد نشاط الشركات التى تزاحم الشركات السعودية الصغيرة وتستميل عمالها ناحيتها . ويشير الكاتب إلى أن الأكبر من السكان لا يشترك فى النشاط الاستثمارى (٢٧٦ ب : ١٩٧٨ ، رقم ٤ ، ص ٣) .

يـؤدى خوف البرجوازية القومية إلى إعاقة نمو نشـاط الأعمال . فقد وجه عبـد العزيـز الزامل ممثـل الحكومة ، فـى الكلمة التـى ألقاها فـى افتتاح آلمعرض الصناعى السـعودى فى ديسـمبر عـام ١٩٨٠ ، اللـوم إلى رجال الأعمال السـعوديين لكونهـم يتراجعـون ، علـى وجـه الخصـوص ، أمام الشـركات الغربية السـاعية إلى اسـتخدام المنتجات الغربية فقط . وقـد ألزمت الحكومة السـعودية الشـركات الأجنبية بأن تعطـى الأولوية للمنتجـات المحلية عند تنفيذهـا للعقـود الحكومة وذلك تصحيحاً لمثل هذه الأوضـاع (٢٧٦ : ١٩٨٠ ، رقم ٣٦ ، ص ١٨) .

وأجبرت الحكومة الأجانب على نقل ملكية كل المؤسسات التجارية التى يملكونها بصورة فعلية (أو شـكلية) إلى مواطنين سـعوديين ، وذلك بعـد أن حظـرت علـى غـير السـعوديين الاشـتغال بالتجـارة . وبالإضافـة إلى هـذا أعلنت فى السـعودية فى نهايـة ينايـر ١٩٧٨ " القواعد المنظمـة لعلاقات المسـتثمرين من غير السعوديين والوكالات السـعودية " والتى تشمل جميع المشـروعات غير السـعودية المسـجلة على أراضـى المملكة منـذ ينايـر ١٩٧٨ . وتنص المـادة الثالثة من هذه القواعد على ضرورة أن يـكون للمسـتثمر الذى ليس له شريك سعودى ، أن يـكون له وكيل سعودى . وأن الأجنبى لا يمكن أن يتم تعيينه وكيلاً سـعودياً . وتوضح المادة الخامسـة أن " الوكيل" يجب أن يـكون سـعودياً ، يقيم فى العربية السعودية ومسجلاً بهذه الصفة " . وقد أثـارت المادتان ٦ و ٨ شـعوراً بعدم ارتياح رجال الأعمـال الأجانب ، وهما ينصان علـى التوالى على أن المسـتثمر من غير السـعوديين "يسـتطيع أن يـكون له أكثر من وكيل واحد فى حالة الضرورة " . ويسـتطيع الوكيل السعودى أن يمثل عدداً من الشركات غير السعودية بشرط ألا تزيد على عشر شركات . كمـا يجب ألا تتجاوز عمولة الوكيل ٥ ٪ من قيمة كل عقد . وتنص المادة الختاميـة الثانية عشـرة على أن رجـال الأعمال غير السـعوديين ووكلاءهم السـعوديين الذيـن يخالفـون القواعـد المذكـورة ليـس لهم الحق فـى العمل بصفاتهم هذه على أراضى العربية السعودية (٢٧٧ : ٢٥ / ١ / ١٩٧٨ ، ص ٨) .

كانت كل الإجراءات التالية "سعودة" التجارة الداخلية والبنوك، تنمية نشاط الصناديق الحكومية، القوانين الملزمة لرجال الأعمال غير السعوديين بإتخاذ شركاء سعوديين "وإلا فوكلاء" موجهة نحو تعجيل و "تسخين" عملية استنبات برجوازية سعودية ورجال أعمال سعوديين يملكون خبرة ومعرفة ورأس مال. وكان الوجه الآخر لهذه العملية هو وضع خاتم الكومبرادورية على البرجوازية السعودية.

أنتشر فى العربية السعودية فى السبعينات، طبقاً لآراء المطلعين والصحفيين الغربيين، هوس الاستهلاك والاستثمار، وشاعت بين الناس تعبيرات مثل "كل سعودى يحلم بأن بفتح دكانة، الكل يتاجر، من البدو لأمراء الأسرة المالكة". وقد أشار الصحفى الأمريكى ت. فيريس إلى أن روح الاستثمار قد سيطرت على الجزء الأكبر من الشباب السعودى. فكثيراً ما يغير الشباب عملهم وبعضهم يعمل فى شركتين أو ثلاث "ثم يأخذ فى التقاط أنفاسه بعد مليونه الأول" (٢٧٥ : ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩، ص ٤٦).

وقد كتبت الصحف السعودية عن التلميذ الذى لم يتجاوز الخامسة عشرة ويتوجه بعد انتهاء دروسه للعمل سائقاً لسيارة شحن ثقيلة دون أن يحمل ترخيصاً.

و يبدو أن نشاط الشركات الغربية باعتباره القدوة وكذلك السياسة الموجهة والثابية للدولة قد أثمرا لكن البديهى أن هذا الرواج المبهر كان ظاهرة وقتية. وأن هذه الفرصة - على حد قول السعوديين أنفسهم - لن تتكرر وأن هذا زمن صنع الأموال الكبيرة" (٢٧٥ : ٢٥ / ٣ / ١٩٧٩، ص ٤٦).

ساهم الوعى بالخطورة الشديدة "للضجة البترولية"، و الاستهلاك السريع لعوائده فى بناء المصانع والمطارات وغيرها مما كان من الممكن أن يظل بلا عمل أو يستخدم بأقل من طاقاته، إلى جانب ظهور النواحى السلبية للحضارة الغربية (ارتفاع معدل الجرائم، السكر، الدعارة) كعوامل فى إيقاظ القوى الموجودة فى العربية السعودية حيث نادت بالعودة الكاملة إلى

الأخلاق الاجتماعية التقليدية وإلى الفكر الدينى ، والتى من أجلها يمكن التضحية ببعض المزايا الاقتصادية للارتباط بالغرب .

وقد أشار الباحث السوفيتى . أ . م . فاسيليف إلى أنه بالرغم من بعض الانحسار الذى أصاب نفوذ العلماء فى الخمسينات والستينات ، فإن " أوضاعهم كحماة للسلفية الدينية وفقهاء للشريعة وبوصفهم كبار رجال دين العشيرة السعودية لم تمس من الناحية الأساسية فقد كانوا يعدون قوة شديدة المحافظة تقيم الحكومة لها وزنا دائما" ويقول فاسيليف " إن السلاح القوى القادر على التأثير فى المجتمع كان فى أيدى العلماء القائمين على جماعات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر" (٢٥٥ : ١٩٨٠ ، رقم ٨ ، ص ٢١) .

وفى عام ١٩٨٠ كان عدد المساجد فى المملكة ٢٠٣٥٦ مسجداً يعمل بها ما يزيد على ٤٠ ألف رجل دين يحصلون على رواتب سنوية تصل إلى ٨٥٠ مليون ريال . وفى الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ تم التخطيط لبناء حوالى ١٢٠٠ مسجد إضافى خصص لها ١٣٠٠ مليون ريال (٢٦٩ : ٢٠ / ٣ / ١٩٨١ ، ص ٣٦ ؛ ٢٥ / ٣ / ١٩٨١ ، ص ٣) . وفى عام ١٩٨١ تم إنشاء الجامعة الإسلامية الثالثة (٢٦٩ : ٨ / ٥ / ١٩٨١) .

ويتعرض شارب الخمر ، حتى فى أيامنا هذه ، لعقوبتى الجلد والسجن إذا ما ضبط متلبساً . ففى عام ١٩٧٧ قبض على مهندسين إنجليزيين لمحاولتهما إدخال زجاجات الويسكى إلى المملكة داخل بيانو وتم جلدهما ثم طردهما من البلاد (٢١٥ : ص ٦٨٩) . ويجرى قطع يد السارق ذى السوابق ، وتقطع رقبة القاتل أو المغتصب علناً ، وترجم المرأة الزنية بالحجارة (٢٧٣ : ٦ / ٣ / ١٩٧٨) .

فى يناير عام ١٩٧٨ نشرت الصحف فى عديد من دول العالم قصة الأميرة ميشعاً ، حفيدة الأمير محمد بن عبد العزيز شقيق الملك . كانت ميعشا تدرس فى بيروت . وأجبت شابا سعودياً يمت بصلة القرابة للسفر السعودى لدى لبنان. وبعد عودتها إلى الوطن أعلنت عن نيتها فى الزواج من شخص لا ينتمى إلى الأسرة المالكة . لكنه لم تجد أستجابة من أحد . عندئذ هربت الأميرة مع

الرجل الذى اختارته لنفسها ليتزوجاً ويقررا مغادرة البلاد غير أن أجهزة الأمن ألفت القبض عليهما فى المطار . وفوض الملك خالد أخاه للتحقيق فى هذه القضية معلناً " أنه لا يستطيع أن يمنع أخاه من أن يقوم بدوره فى إعادة الأمور إلى تصابها داخل الأسرة " . كان الأمير محمد معروفاً بأنه أحد قادة السلفيين فى المملكة ولم يكن هناك أدنى شك فى الحكم الذى سوف يصدره لقد تم إعدام الأميرة السعودية رميا بالرصاص فى جدة أمام عينى زوجها الذى قطعت رأسه بعدها علناً (٢٦٨ : ٨ / ٢ / ١٩٧٨ ، ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨) .

وفى الوقت نفسه أصبحت الأمثلة على خرق القوانين الواهابية فى المجتمع السعودى عديدة . فالكحول وأشرطة الفيديو إلا باحية يتم تهريبها إلى البلاد لتلبية حاجات الخاصة . وعلى الرغم من حظر السينما ، إلا أن هناك العديد من الدور التى تعمل سراً بالبلاد – وعلى العموم فإن السعوديين الأثرياء يقضون من ثلاثة إلى ستة أشهر خارج البلاد حيث يصبح بإستطاعتهم التحرر من كل القيود الوهابية .

اضطرت القوى التقليدية فيما بعد للتنازل عن الأمور .فأصبح بالإمكان بيع الصحف المصرية والكويتية فى المدن ، وعرض الملابس الجاهزة فى فترينات العرض على مانيكانات ، ولم يعد وجه المذيعة على شاشة التليفزيزن سخطاً شديداً .

كانت دعوة رجال الدين ، التى أعلنت من خلال الإذاعة فى يناير عام ١٩٧٨ ، للمواطنين السعوديين بالامتناع عن الأفعال التى حرمها الإسلام ، علامة غير مباشرة على ضعف مكانة القوى التقليدية فى المملكة (٢١٥ : ص ٦٧٨) . وكثيراً ما ذهبت تهديدات العلماء بعقاب كل من تسول له نفسه مخالفة المبادئ الوهابية أدراج الرياح . لقد ظل الإسلام بكل تأكيد يؤدى دوره المحورى فى المجتمع السعودى ، إلا أن التعاليم الوهابية الصارمة أصبحت أمراً لا يتفق والعصر .

لقد عجلت سياسة التحديث التى انتهجها النظام الملكى من عملية اقتلاع الأسس التقليدية للمجتمع السعودى . وكان القوات المسلحة تأثير خاص فى هذه العملية .

وقد أورد التقدير الذى أعده العلماء الأمريكيون العاملون فى مؤسسة "راند كوربوريشن" حول دور العامل الإنسانى فى تحديث الجيوش فى الشرق الأوسط وجهتى نظر تتعلقان بتناسب مستوى النمو الاجتماعى الاقتصادى ومستوى النمو العسكرى . فمن الضرورى ، بناء على وجهة النظر الأولى، أن يسبق إقامة جيش عال فى الكفاءة الحربية نمو اجتماعى واقتصادى، بينما يرى أنصار وجهة النظر الثانية أن " القدرة العسكرية يمكن أن تنمو لدى كل الدول ، باستثناء شديدة التخلف ، لا بفضل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وإنما نتيجة لقرار رشيد من جانب القادة الذين يضطلعون بمهمة تطوير هذه القدرة باعتبارها أساساً للنمو القومى أو للاحتفاظ بالسلطة " (٢٢٣ : ص ٢ - ٣) .

وقد اختار حكام النظام الملكى السعودى الطريق الثانى . ويعد إدخال التجنيد الإجبارى العام دليلا على أن مهمة تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والثقافية فى المجتمع السعودى قد وقعت بشكل كبير على عاتق الجيش. فالخدمة فى جيش معاصر سوف تعمل من جانب ، على الحد من أهمية بعض القيم التقليدية بالنسبة للجيل السعودى الشاب (ازدراء العمل الجسمانى ، الخوف من الجديد ، الإعجاب بالمناصب التقليدية .. إلى آخره) . وسوف تعطى، من جانب آخر ، تصوراً للقيم الاجتماعية والثقافية غير التقليدية (وخاصة توفير الظروف لارتقاء الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا بفضل ما يمتلكونه من مواهب واستعدادات) إلى جانب التعليم الأولى والإعداد المنهى .

وبذل النظام الملكى بعض الجهد لتحسين ظروف معيشة الشعب بهدف الحفاظ على موقفه ودعمه فوجه جزءاً من عوائد البرامج الكبيرة للتنمية الاجتماعية (لمزيد من التفاصيل انظر المراجع ١٢٨ أ ، أجزاء "التعليم" و " الصحة " لقد كان السبب وراء إنفاق هذه الأموال الطائلة على هذه الأهداف هو ضرورة البدء عملياً من الصفر .

ومن الأمور الجديرة بالاهتمام فى هذا الشأن ما صرح به أحد الوزراء لصحفى أجنبى إذ يقول : " ولدت فى عام ١٩٤٠ وتوفيت أمى وهى فى الثامنة والعشرين بسبب إصابتها بالتيفود إذ لم يكن هناك طبيب واحد فى المدينة . وكانت قد فقدت البصر تقريباً لعدم وجود طبيب للعيون . كانت العقارب تزحف فى منزلنا وتعرضت للدغاتها عدة مرات لكن كتب لى أن أعيش . كانت نسبة الوفيات بين الأطفال ٦٠ – ٧٠ ٪ ... وإذا لم تدرك حتى الآن ما يبذله شعبنا من سعى نحو حياة أفضل بعد ثلاثة آلاف عام من وجوده ، فإنك لن تفهم ماذا يحدث فى العربية السعودية " (الاقتباس من المرجع ٢١٥ : ص ٣٤٣) .

سارت برامج التأمين الاجتماعى فى هذا الاتجاه أيضاً .. ففى عام ١٩٦٢ حصل ٧٧٤١٢ سعودياً على إعانات مالية مختلفة وفى عام ١٩٧٠ حصل عليها ٢٢٥٦٤٢ ألف شخص (١٩٢ : ص ١٤٣) . وفى عام ١٩٧٥ حصل ١٣٧٣٦٧ شخصاً من اليتامى والعجزة على إعانات مالية أو مادية من الدولة فى حدود ٣٤٩٠١٧ ريالا وألحقوا بمستشفيات حكومية أو مؤسسات متخصصة (٥٥ : ٢٠٩ – ٢١١) .

وقد أولى النظام الملكى أهتماماً كبيراً لتشكيل السكان أيديولوجيا عن طريق المساجد والصحف والإذاعة والتلفزيون . وقد خصص العالم الأمريكى و . راف كتابا لدراسة وسائل الإعلام فى العربية السعودية وخاصة إبان سنوات حكم الملك فيصل . ويذكر الباحث أن الإذاعة والتلفزيون قد تم إنشاؤهما بأعتبارهما مؤسسة أحتكارية تديرها الحكومة وتتميز بسرعة تطورها وفق سياسة حكومة فيصل الحذرة الحصيفة " (٢٠٦ : ص ١٢٩) .

أصبحت الإذاعة والتلفزيون بالنسبة لعلماء الدين بوقا جديداً للاسلام . فتظهر مكة على شاشات التلفزيون أربع مرات يومياً بالأماكن نفسها وبالصوت نفسه يتلو فى خشوع آيات من القرآن . وتشغل البرامج الدينية من ١٠ إلى ٢٥ ٪ من ساعات البث التليفزيونى .

وقد حرص حكام المملكة على تحقيق عدة أهداف بتطويرهم لوسائل الإعلام الحديثة (تعاونهم فى ذلك شركات أمريكية وفرنسية) . فقد ساعد توسيع مجال الإذاعة والتلفزيون (إلى جانب مركزية السلطة ونمو المواصلات) إلى تقوية وحدة الشعب ومشاعر الوعى القومى . كانت الدعاية للأفكار الدينية وتأييد الأسرة المالكة السعودية باعتبارها أمة "محسنة" هى أهم أهداف وسائل الإعلام فقد كتب و . راف يقول : إن فيصل من أنصار تنمية التليفزيون الذى تديره الحكومة والذى يستبقى الناس فى منازلهم فى جو أسرى و يحول دون تجمعهم فى دور العرض السنمائى (٢٠١ : ص ١٣٢) .

بهذه الطريقة لعبت وسائل الإعلام الحديثة دوراً فى دعم المعايير الاجتماعية والتقاليد الثقافية السائدة .وفى الوقت نفسه كان للإذاعة والتلفزيون تأثيرها الحتمى على وجهات النظر الاجتماعية والسياسية وخاصة لدى الشباب .

واستمرت الأسرة السعودية فى تقديم المساعدات الشخصية التقليدية لبعض مجموعات متفرقة من الرعايا . بعض الأمراء مثلاً يقومون ، فى آن واحد، بتقديم المساعدات للبدو الرحل . ويستحق نشاط الملكة "عفت" قرينة الملك فيصل ، فى هذا الصدد ، التنوية . فعندما وصل ابنها الأكبر محمد سن المدرسة، قامت بأفتتاح أول مدرسة مدنية سعودية فى الطائف فى عام ١٩٤٢ . وفى عام ١٩٥٦ أنشأت "عفت" أول مدرسة للفتيات ، شمل برنامجها التدبير المنزلى مع دراسة العقيدة الاسلامية وبعض العلوم الطبيعية . وفيما بعد ظهر أول معهد تربوى نسوى بمبادرة من قرينة الملك . وفى مطلع السبعينات قامت "عفت" وابنتها "سارة" بإنشاء مدرسة ابتدائية خاصة فى الرياض لتعليم الفتيات ، فى

الوقت الذى أنشأ فيه أبنائها مدرسة لتعليم الأولاد . وفى عام ١٩٦٢ قامت "عفت" بالاشتراك مع كل من أبنتيها "سارة" و "لطيفة" وبعض ممثلى الأسر الثرية العاملة بالتجارة بإنشاء جمعية "الندى" الخيرية فى الرياض . تقوم الجمعية بمساعدة الأسر الثرية المعوزة ونشر الدعاية الصحية ومد المحتاجين بالغذاء بما فى ذلك اللحوم والألبان . وتلتزم الأسر التى تتلقى المساعدة بإرسال أطفالها إلى المدرس (٢٠٦ : ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣) .

ويشير ن . أ . سيمونيا إلى أن أحد الملامح المميزة للنمو الاجتماعى الاقتصادى السريع للدول التى نالت استقلالها يتحدد فى كون هذه الدولة استوعبت الشكل الأوروبى التقليدى للتنمية على نحو غير متوازن فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك فى المجالات الاقتصادية والسياسية. وهكذا فكثيراً ما يظهر "الفصام" واضحاً ، عند الاقتباس الذى يتم بدوره على عجلة من الدول المتطورة التى تمتلك قوى إنتاجية عصرية وإنجازات علمية صناعية والتى أحرزت ، من هذه الناحية ، خطوات محددة على طريق التطور الاجتماعى والاقتصادى ، وتصبح عملية إعادة البناء الاجتماعى والنفسى للجماعات الأساسية فى المجتمع عاجزة عن اللحاق بالطفرات الاجتماعية الاقتصادية . وموجز القول ، أن فترة طويلة من التعارض، سوف تستمر بشكل أو بآخر ، بين العملية السريعة الأولى للحديث الاقتصادى وبقاء العادات التقليدية بشكل ملموس فى المجالات الاجتماعية السياسية والنفسية (٩١ : المجلد الأول ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠) . ويشير الباحث بعد ذلك إلى أن أشتداد الميول التقليدية الاجتماعية والنفسية نحو الماضى يمكن أن يأتى نتيجة لهذا التعارض .

ولم يكن من المستغرب أن يصرح رجل الأعمال السعودى الشاب عبد الله رضا ، الذى تلقى تعليمه فى الغرب والذى يمتلك عدداً من المشروعات الحديثة الضخمة بقوله : "يجب علينا أن نحافظ على قيمنا . لقد أصبحت تقليدياً وأنا أفضل النمو البطئ على تقويض نمط معيشتنا " (٢٦٨ : ١٩٧٨ فبراير ، الملحق) . وحتى فهد بن العزيز (ولى العهد آنذاك) ، والذى يعد زعيما لأنصار التحديث وأكثر الشخصيات السعودية موالاة للغرب ، صرح (أو اضطر

إلى التصريح) ذات مرة قائلا : "إننا مستعدون للتخلى عن الضوء الكهربى إذا كان سيطفئ أنوار الإيمان".

وتتفق وجهات الحكام الحاليين فى أساسها مع مقولات الملك فيصل التى أعلنها فى عام ١٩٦٦ : " إن لدينا القرآن الكريم والشريعة . فلماذا نحتاج إلى الإشتراكية أو الرأسمالية أو الشيوعية أو إلى أى أيديولوجية أخرى ؟ (الاقتباس من المرجع ٢٠١٢ : ص ٤٠٦) . ومعنى هذا أن هؤلاء ، الذين يقومون بإنجاز عملية التحديث الرأسمالى ، يعتبرون أن البلاد يجب أن تبقى إسلامية عربية . وقد اتجه فيصل ناحية التحديث الذى سبق ضرورة تسريع القاعدة، غير أنه لم يشأ أن يغير من البنية الفوقية مخالفاً فى ذلك ابن سعود أما فهد وجناح " التحديثيين" داخل الأسرة المالكة فقد كانوا يدركون تعارض القاعدة الرأسمالية والبنية القومية الإقطاعية إلا أن بعض عوامل السياسة الخارجية والداخلية اضطرتهم إلى الحد من التوسع فى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية . ويعكس الوضع الحالى للوعى الاجتماعى الوضع الانتقالى للمجتمع السعودى وصراع التيارات المختلفة داخله .

لقد ظل عدد كبير من الأنماط التقليدية يمثل قوة حقيقية وتجئ الثورة فى إيران براهانا على أن مثل هذه الأنماط أمر الاستخفاف به . وتعتمد غالبية كبيرة من رجال الدين فى العربية السعودية على تأييد البورجوازية الصغيرة والمتوسطة فى مقاومتها لعملية لاتحديث ، وهى الطبقة التى يحاول النظام الملكى أن يجعل منها ركيزته .

ولم يفكر النظام السعودى فى خفض إيقاع عملية التحديث على الرغم من انه أصبح من البديهى أن هذه العملية تعود علية بنتائج سلبية وتستقطب القوى التقليدية والقوى العصرية . كانت القوى الداخلية الخارجية " الصنعة للأموال" كبيرة للغاية حتى أصبح العمل الرئيس لحكام النظام الملكى هو "البيزنس" وتوسيعه ، الأمر الذى يدعم عملية التحديث ، بالرغم من تمسكهم بالعقيدة الإسلامية والتقاليد . وقد نظر جزء كبير من الدوائر الحاكمة المشاركة بنشاط مع الشركات الغربية فى

الإستثمارات ، سوء فى المملكة أم فى خارجها ، إلى البلاد باعتبارها مصدراً للعوائد الضخمة بينما وضعت أرصدتها فى البنوك الغربية واشترت الأراضى فى الولايات المتحدة وإنجلترا .

كان ثراء الصفوة يشكل تناقصاً حاداً مع مستوى معيشة أغلبية السكان الذى ظل على حاله دون تغير . ويشير أ . فاسيليف إلى أن " الفلاحين الذين يملكون أجزاء صغيرة من الأرض أو المعدمين وكذلك البدو شبه الرحل الذين يملكون بعض الرؤوس أو الذين لا يملكون ، إلى جانب البسطاء من أصحاب الحرف ، يحملون على كاهلهم عبء التحول الرأسمالى للمجتمع ". (٢٥٥ : ١٩٨٠ ، رقم ٨ ، ص ١٩) . وهكذا أصطدم النظام الملكى بكل من المعارضة المحافظة والتقليدية والمعارضة التقدمية .

ويمثل الاقتحام الذى قام به أشخاص مسلحون للمسجد الحرام فى مكة فى أواخر عام ١٩٧٩ أضخم موقف معاد للحكومة حدث فى البلاد فى الأربعين سنة الأخيرة . ويمكننا ، إستناداً إلى الأنباء العديدة ، بالرغم من تناقضها جزئياً ، أن نصف الأحداث على النحو التالى :

فى صيف عام ١٩٧٩ دب النشاط فى مختلف الفئات والمنظمات المعارضة فى العربية السعودية بتأثير ثورة فبراير التى هبت فى إيران . فقد تكونت داخل الجيش خلايا سرية . ونظمت الأقلية الشيعية فى المنطقة الشرقية (حوالى ٤٠٠ ألف نسمة) مظاهرات رفعت شعارات دينية وسياسية ، كما وصلت إلى البلاد أسلحة مهربة . أما داخل الأسرة المالكة فقد زاد نشاط " الشبان السعوديين" الذين طالبوا بإعادة النظر فى السياسة البترولية (تخفيض إنتاجه وزيادة أسعاره) ، وكذلك إبطاء معدلات التنمية الصناعية و " تطهير المملكة من التأثير الضار للغرب" . وفى شهر سبتمبر ظهرت فى المدن الكبرى منشورات مختلفة فى مضامينها . فبعضها كان يدعو للعودة إلى المبادئ الوهابية التطهرية ، وأخرى إلى إسقاط "الحكام المستبدين المأجورين"، وطرد الأجانب من البلاد وإقامة حكم ديمقراطى فى البلاد .. وما إلى ذلك . وكان رد السلطات السعودية على ذلك أن بدأت حملة اعتقالات واسعة شملت مختلف فئات السكان .

وفى منتصف شهر سبتمبر ظهرت فى المنطقة الغربية فصائل مسلحة تمركزت بالقرب من المدينة وأخذت فى تجنيد أنصارها بشكل فعال . وعلى وجه الخصوص أنتظم فى صفوف هذه الوحدات ضباط وحنود القوات المسلحة والحرس الوطنى وممثلون عن قبائل العتيبة وقحطان واليمن ، .

وفى صباح ٢٠ نوفمبر استولى ما يقرب من ألف شخص على المسجد الحرام فى مكة . وهو أهم المقدسات فى العالم الإسلامى . وقدم المقتحمون ، بعد أن اتخذوا المصلين رهائن ، المطالب التالية : إجراء تغييرات جذرية فى تشكيل الحكومة ؛ إعادة النظر فى سياسة إنتاج وبيع البترول ؛ العودة إلى مبادئ " الإسلام الحقيقى " (خصوصاً منع لعبة كرة القدم وتعليق الصور) ؛ استبعاد النساء من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؛ إعلان العربية السعودية " مملكة إسلامية " طرد جميع المستشارين العسكريين الأجانب من البلاد

وقد جرت فى الوقت نفسه محاولة أخرى للاستيلاء على المسجد النبوى بالمدينة المنورة ، لكن السلطات المحلية أحبطت المحاولة على الفور . واندلعت مظاهرات الجماعات الشيعية فى المنطقة الشرقية . لقد أصيبت السلطات السعودية بالذهول .. لم تبدأ وحدات الجيش فى اقتحام المسجد الحرام فى مكة إلا بعد مرور يومين على هذا الحادث . واستمر القتال بضعة أيام استخدم فيه الجيش طائرات الهليكوبتر ومدافع البازوكا ، وفى الخامس من ديسمبر تمكنت قوات الحكومة من استعادة المسجد . وتم القبض على بضع مئات من المتمردين أعدم من بينهم ٣٦ شخصاً فى التاسع من يناير عام ١٩٨٠ .

كان هذا التمرد الذى رفع شعار إسقاط الحكام الفاسدين الموالين لأمريكا ، " الخارجين على الإسلام" هو أول تمرد من نوعه . كان حجم المظاهرات التى اشترك فيها آلاف المواطنين وانتشرت فى كل المراكز الأساسية البلاد يدل ، إلى جانب التأثير غير لمحدود للثورة الإيرانية ، على حدة التناقضات الموجودة فى المجتمع السعودى . وقد أشارت صحيفة "إنترناشيونال هيرالد تريبيون " إلى الأحداث بقولها " بالرغم من أن حكومة الملك خالد قد أعادت

الأمور إلى بعد حصار المسجد الحرام فى مكة فى شهر نوفمبر والمظاهرات التى وقعت فى مركز الشيعة فى المنطقة الشرقية ، إلا أن هذه الأحداث قد هزت أركان النظام السعودى " (٢٦٨ : ١٩٨٠ ، فبراير ، الملحق) .

قام حكام النظام الملكى بإجراء تغييرات فى قيادات الشرطة والجيش واستبدلوا الموظفين فى المنطقتين الغربية والشرقية ، ودعموا قوات الاعتقالات وقاموا باستقدام أخصائيين فرنسيين وألمان غربيين لتقوية جهاز أمنهم . ولم يمنعهم هذا من أن يعلنوا فى أغسطس عام ١٩٨٠ أنه " لا يوجد أى معتقلين سياسيين فى البلاد .. وأن البلاد تعيش فى استقرار تام بفضل الصلات الوثيقة بين الحكام والشعب " (٢٧٧ : ٦ / ٨ / ١٩٨٠ ، ص ٣) . غير أن القليلين هم الذين صدقوا هذه التصريحات . وقد دفع مجرى النمو الاجتماعى والاقتصادى كذلك وتسريع عملية التحديث ، ونشاط الغرب ، الحكومة السعودية لا تخاذ تغييرات سياسية .

وقد أشار الدبلوماسى الأمريكيى ج . كمبل فى معرض تحليله لتطور الدول العربية المنتجة للبترول بصفة خاصة قائلا إنه فى حالة حدوث ثورة فى البلاد ، فإن من الممكن أن " ينقلب الحكام الجدد " على الغرب . وأضاف ج كمبل بقوله "على أن الاقتصاد فى هذه الحالة سوف يقف ضد هذا الانقلاب، إذ أن حدوث انشقاق فى الروابط القائمة مع الغرب سوف يجعل من تحقيق مطالب الشعب أمراً مستحيلاً بالنسبة للنظام الجديد" (٢٦٧ : ١٩٧٧ ، أكتوبر ، ص ١٠٦) . وفى رأينا ، أن الدبلوماسى الأمريكى قد بالغ فى تقدير درجة تبعية الدول المنتجة للبترول إلى الغرب . وفى الوقت نفسه فإن من المحتمل ، حتى فى حال حدوث تغيرات سياسية جذرية ، أن يبقى نظام " المستعمر – المستعمرة " الذى يسود تقريباً كل الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى بشكل أو بآخر .